ميثاق مع الأردن

ناهض حتّر

ميثاق مع الأردن

١٩٩٧

المحتويات

ميثاق مع الأردن ـــــــ ٧

الله مع الأردن ـــــــ ١٠

«أرض إسرائيل»؟! ـــــــ ١٦

أكيانٌ مصطنعٌ؟ ـــــــ ٢٢

رئيسة وزراء ورئيسة تحرير! ـــــــ ٢٨

دفاعاً عن «الترهل الإداري»! ـــــــ ٣٣

حوار مع الدكتور العبادي! ـــــــ ٣٨

من يشتري خراب بيته؟ ـــــــ ٤١

لا.. ـــــــ ٤٦

توضيح ـــــــ ٥٢

سنقاوم ـــــــ ٥٧

الاستشراق حول الأردن! ـــــــ ٦١

فليحمِ الله الأردن ـــــــ ٦٧

الحق في المقاومة ..فلسطين أولاً ـــــــ ٧١

هكذا فرّط المفاوض الأردني بحقوقنا المائية ـــــــ ٧٦

الناطق الرسمي ...عندما لا يقول الحقيقة ـــــــ ٨٥

ميثاق مع الأردن

وبعد، *

فهذا ميثاقٌ مع الأردن!

مع الأردن.. الأرض والكيان والشعب! لا مع هذا الشخص أو ذاك، ولا مع هذه «المصلحة» أو تلك!

مع الأردن.. الذي تشكّل مجتمعاً انتاجياً ذا خصوصية ثقافية، في الإطار الشامي، بنضال الفلاحين الأردنيين الدامي في القرن التاسع عشر، في سبيل انتصار قيم الانتاج والحضارة والوطنية!

مع الأردن.. الذي من أجل أن يكون الأردن الذي يرتعش له القلب، سالت دماءٌ ودماء، وسال عَرَقٌ وعَرَق من جباه الكادحين وسواعدهم.

مع الأردن.. الذي هو في حجم بعض الورد – إلاّ أنه.. وطن نشأ بالنضال الاجتماعي، وفي إطار عملية تاريخية استغرقت قرنين من الزمان!

مع الأردن.. الذي هو جماع المتحدات الفلاحية في الجنوب والبلقاء والشمال! والذي كان قد وصل، في أوائل القرن، إلى الانسجام، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مع القسم المتحضر من الوطن الأم في الشام ولبنان، قبل أن تفصله معاهدة سايكس بيكو عن مداه، وقبل أن تحبسه المعاهدة الأردنية – البريطانية في قمقم العزلة القطرية، وقبل أن تحوّله المعاهدة الأردنية – الاسرائيلية، إلى مشروع وطن بديل!

مع الأردن.. الذي كان يزرع ويقلع ويربي الماشية، ويصدّر إلى الأسواق الشامية، القمح والحبوب والمواشي والسمن والجميد والأعشاب والمواد «نصف المصنعة»، قبل أن يأتي الانتداب، ويقتلع الفلاحين من الأرض، والرعاة من المراعي!

---

* الميثاق ٢٥ / ٣ / ١٩٩٧

مع الأردن.. الذي قاتل في «هيّة الكرك» عام ١٩١٠، وقاتل ضد الغزاة الأنجلو-فرنسيين في الشام وفلسطين، وقاتل ضد الصهاينة على أسوار القدس! وقاتل دفاعاً عن الأرض الشامية في ١٩٧٣!

مع الأردن.. الذي باسمه انعقد المؤتمر الوطني الأول عام ١٩٢٨، فكان تعبيراً عن اجتماع إرادة الوطن، وإرادة الكيان، وإرادة الحياة والحرية والكرامة، عند كل الأردنيين الذين أرسلوا -كلهم- ممثليهم إلى مؤتمر ماتزال مبادئه وشعاراته ولغته، مبادىء وشعارات ولغة كل الأردنيين الذين مازالوا على عهد حسين الطراونة، وعهد عرار، وعهد شفيق رشيدات، وعهد وصفي!

مع الأردن.. الذي نريده، عربياً حراً ديمقراطياً، يبني كيانه بالعَرَق والدم، كيما يكون حجراً صلباً في جدار العروبة، لا ثغرةً ينفذ منها الأعداء!

مع الأردن.. تكسو جباله أشجار الزيتون لا قلل المحظوظين.. وتربي بواديه.. الأغنام والماعز، لا الفقر والعزلة.. وتُبْنى فيه، بعقولنا وأيدينا، قاعدةٌ صناعيةٌ حديثةٌ تقوم على المدخلات المحلية، والخبرات المحلية، والتقانة المحلية.

مع الأردن.. الذي يكسر حلقة الجوع و«المساعدات» والخضوع، والتأزم، ويبني الحياة!

مع الأردن.. أردن الكادحين والمقاتلين والشهداء!

مع الأردن.. الذي يعرف مسؤولياته الفلسطينية، كفاحاً وجهاداً؛ ويوظّف كل امكاناته من أجل حرية فلسطين وحرية شعبها في إقامة دولته المستقلة على تراب فلسطين.. وعاصمتها القدس!

مع الأردن.. الذي هو منذورٌ للقدس.. ومنذورٌ لفلسطين.. ومنذورٌ للأمة.

□ □ □

ونريد أن نكون مفهومين! مفهومين حسب!

فنحن، القوميين الديمقراطيين، لسنا في موقع الدفاع عن النفس، بل في موقع الهجوم

على كل تعصّب، وكل انعزال، وكل استسلام، وكل فساد، وكل دكتاتورية حكومية!

ونحن، من الموقع القومي الديمقراطي، نطالب بالبناء.. ونؤمن بأن التنمية الوطنية هي الحل، وأن مسؤوليتنا المباشرة هي أن نبني الأردن المنتج الديمقراطي، وأن نعزز دفاعاته الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية..

هذا هو دورنا.. وهذه هي مسؤوليتنا القومية! وهو أفضل ما نستطيع أن نصنعه لفلسطين وللعرب.

ونقول الأردن أولاً!

لأننا، في هذا الخندق العربي بالذات: فإذا حمينا هذا الخندق، نكون أدّينا واجبنا القومي! فالجندي في الميدان لا يترك خندقه إلى الوراء، إلا منهزماً، ولا يترك خندقه إلى الأمام.. إلاّ منتصراً أو شهيداً.

ونقول: الأردن أولاً!

لأن الهزيمة ممنوعة! وقرارنا هو أن نضع هذا الأردن الصغير - الكبير في القلب، ونتلقى الرصاص!

ونقول: الأردن أولاً!

لأن الأردن مأزوم بالرأسمالية الطُفيلية! مأزومٌ بالفساد! مأزوم بالقوى الدكتاتورية! مأزوم بالمديونية! مأزوم بانحلال قوى الانتاج! مأزوم بمشروع الوطن البديل! مأزوم بالمعاهدة! ومأزوم بالفقر، والجوع.. وضياع الهويّة..

وهو، لكلّ ذلك، يشكّل ثغرةً في الجدار العربي، يمر منها الاختراق الصهيوني -لو تهاونّا- بسرعة ويُسْر.. وهو يمرّ الآن!

...

فللنهض!

الله.. مع الأردن!

كنتُ * أودّ أن أصمت عن الكباريتي... فقد آذاني الرجل إيذاءً شديداً، بحيث يصعب عليّ أن أقاوم إغراء إيذائه، وأنا لا أكتب للإيذاء.. ولا للانتقام! وما معنى الانتقام -على كل حال- والرجل قد انتهى، وصار هدفاً لمن شربوا حليب السباع متأخرين، واكتشفوا، فجأة، أن ثلاثة عشر شهراً، في ظل الكباريتي، تساوي ثلاثة عشر عاماً!

إنني أخجل من هؤلاء «الشجعان» بأثر رجعي! وإنني أخجل من إيذاء إنسان -في لحظة ضعفه- وبأكثر مما يحتمل..

ولذا، كنتُ أؤثر الصمت عن الكباريتي: فكلمتي فيه «مجروحة»، ورأيي فيه مطعون بحياديته.. طالما أنه لفّق لي من التهم ستاً، وطاردَني شهرين، وداهَمَ مكتبي ومنزلي، وروّع أطفالي وزوجتي وأمّي وأهلي، وأودعني السجن شهراً، وعلّقني بالمحاكم، بلا سَفَر ولا عمل! وقبل هذا وذاك، منع «الميثاق» ثمانية أشهر، استنزفتنا مالياً وعملياً؛ وعدنا نؤسّس من جديد، بعد أن أنصفتنا محكمة العدل العليا!

لذلك كلّه، ولما هو أكثر منه، من مراقبة منزلي ومكتبي ومكالماتي وأنفاسي، ومطاردتي في الكبيرة والصغيرة... كنت أود أن أصمت عن الكباريتي!

والحق. أنني تعاطفت مع الكباريتي كإنسان في لحظة سقوطه؛ ووجدتني، بدافع المهنة، أتصل به، وأعرض عليه إجراء حديثٍ صحفي لـ«الميثاق»، يعرف هو، ويعرف الزملاء، أن أحداً لن يؤطّر صورته الحاضرة مثلي.. مهنةً وشجاعة!

وقد وعدني الكباريتي بإجراء الحديث! ولم يتصل! فقدّرتُ أنه انشغل أو تشاغَلَ.. وكان هذا الوعد بيننا عاملاً آخر يمنعني من أن أقول كلمتي فيه!

ومع ذلك؛ ولأن الأردن أكبر منا جميعاً، وجدتني مضطراً لأن أقول في الكباريتي ما

* الميثاق ١ / ٤ / ١٩٩٧

يجب أن يُقال الآن، بعد أن قلتُ فيه ما يجب أن يُقال حين كان يتربّع على السدّة!

لم يتصدّ كاتب أردني لرئيس وزراء أردني، بمثل ما فعلتُ مع الكباريتي!

ولم يؤذِ رئيس وزراء أردني، كاتباً أردنياً، بمثل ما فعل الكباريتي معي!

وهذا العداء المستحكم، ليس عداءً شخصياً بالحَتْم، فلا أنا أعرف الرجل ولا هو يعرفني.. ولكنه العداء المستحكم بين مشروعين، وبين وجدانين، وبين فكرين، وبين إرادتين!

وبالنسبة لي، ففي الكباريتي/ الرمز، يتلخّص كل ما لا أريده للأردنّ!

صحيحٌ أن الكباريتي، في العمق، ليس أسوأ من غيره؛ ولكن الكباريتي أصبح عَلَماً لكلّ ما هو غير أردني!

□ □ □

الكباريتي، بلا شك، سياسي ديناميكي.. وأنا يعجبني السياسي الديناميكي، صاحب الرؤية الواضحة الجريئة... ولكن، لأنني، كذلك، كاتب ديناميكي، وأنطلق من رؤية واضحة وجريئة، كان لابد من الاصطدام!

وأنا، الآن، أكتب.. لا لأصفّي الحسابات.. فلستُ في الموقع الذي يساعدني على ذلك، ولو كنتُ، لما فعلتُ، سوى أن المسألة، مسألة وطن!

والكباريتي ليس مجرد رئيس وزراء عابر «مكروه» أو «سيىء» أو «مخطىء» بحيث يتجاهله الكاتب بعد رحيله عن المنصب... إنما هو «انموذج» للسياسي الطموح... وربما المغامر! الباقي أثرهُ!

الكباريتي، إذاً، ليس «خطأً» نتسامح فيه، ولا «خطيئةً» يغفرها الله له.. ولنا!

الكباريتي مشروعٌ علينا أن نواجهه، في شخص الكباريتي أو في شخص غيره!

... فإياكم، يا أهلنا الطيبين، أن تتنفسوا الصعداء!

انتبهوا

فالأساس هو مشروع الكباريتي.. لا الكباريتي – المشروع.. فإذا كان الثاني قد انتهى.. فإن الأول باق، ينوء، بكلكله، ظهرُ الوطن.

ماذا أراد الكباريتي – وماذا يريد المشروع الكباريتي – أن يفعل بنا؟

انه، باختصار، يهدف إلى تفكيك الأردن الذي نعرفه، لا باتجاه «التقدم» كما يدّعي أنصاره، ولكن باتجاه التلاشي والضياع!

□ □ □

... لم تكن المظاهرات المضادّة لقرار رفع أسعار الخبز والأعلاف، تستأهل أكثر من المراقبة الصامتة لبضعة أيام، تتبدّد فيها من تلقاء نفسها، لأنه ليس وراءها مشروع بل جنين مشروع، وليس على رأسها قيادة، بل غضب عارم! فلماذا تعامل الكباريتي مع هذه المظاهرات، بكل هذه القسوة، وبكل هذه المظاهر الأمنية والعسكرية، وبكل هذه الاعتقالات، والحصار والمطاردات؟؟

أليس هذا سؤالاً وجيهاً؟

الكباريتي لا يعوزه الذكاء، وأظنّه قدّر الموقف حقّ تقديره، وأدرك أن أبعاده مُسيطَرٌ عليها... ولكنه أراد أن يكسر، باجراءاته المبالغ فيها، أنف الكرك –وهي خشم الأردن كله– بحيث ينتهي هذا الاحساس الدفين، عند الأردني، بالفروسية والعزة والامتناع!

لقد فعل عبدالكريم باشا بالكرك شيئاً، لم يجرؤ عليه، من قبل، سوى سامي باشا.. قائد حملة الكرك، «سنة الهيّة...» ولذلك، قلنا أن القرن العشرين الأردني، يبدأ بالكرك، وينتهي فيها!

هل يتصور الكباريتي، الطابع الرمزي/ التاريخي لاجراءاته، وأسلوبه، وقراراته!

هل كان الكباريتي مقتنعاً فعلاً، بأن الاقتصاد الأردني، سيصيبه الدّمار، إذا لم ترتفع أسعار الخبز والأعلاف... أم أن الذي كان أساسياً، بالنسبة إليه، هو كسر إرادة الشعب الأردني؟

كان هنالك مجالٌ للتفاهم. وفي الأردن، هناك، دائماً، مجالٌ للتفاهم.. في قضية أسعار الخبز وغيرها، ولكن الشانتاج السياسي كان مطلوباً لذاته..

الشانتاج السياسي في الداخل.. ضد الجميع: اليمين واليسار والوسط... والشيوخ

والشباب.. والقدماء والجدد، فوجد الجميع أنفسهم في جبهة واحدة ضده!

والشانتاج السياسي ضد العراق.. وضد سورية..

فالمطلوب، في المشروع الكباريتي، تحطيم علاقات الأردن، الاقتصادية والسياسية، بهذين البلدين، لأنهما -بالذات- جزء من التركيبة الأردنية.. والمطلوب -في المشروع الكباريتي- تدمير التركيبة الأردنية، وكل عناصر قوتها، الداخلية والخارجية!

لقد كلّف بنك البتراء، الخزينة، ٣٨٠ مليون دينار من أجل بضع عشرات... فهل كانت ترهقها بضعة ملايين من أجل آلاف مربّي الماشية!؟

ولكنّ المطلوب هو تدمير ما تبقى من مقوّمات الحياة للناس في الجنوب.. وإفقارهم وتهميشهم.. مع أن الجنوب ثروةٌ بالمليارات!

□ □ □

القطاع الخاص؛

عقليّة القطاع الخاص؛

مغامرات القطاع الخاص؛

«لغة» القطاع الخاص؛

«وأسلوب» القطاع الخاص...

... وضدّ كلّ ما هو عام/ أيّ وطني/ أيّ أردني!

وضدّ كل ما هو تنمية حقيقية؛ وضد كل ما هو بناءٌ على صخر العَرَق والدم!

وضدّ كلّ ما هو انتاجيٌّ وجماعيٌّ وشعبي!

□ □ □

الأردن؟

هذا الممكن - المستحيل على سيف الصحراء مثل لؤلؤةٍ تلوح من بين التراب؛ نصفها فلاحي ونصفها بدوي... وقلبها متجذّر وصلبٌ وجارح..

الأردن؟

هذه الإمكانية الكبرى للبحيرات والأشجار وحقول القمح وقطعان الأغنام والماعز، والمصانع الزراعيّة..

الأردن؟

هذا النشيد الذي يفجّر الروح ويكسر الأضلاع من لوعة الحب!

الأردن؟

هذا الطائر المقدام.. له جناحان: سورية والعراق؛ بهما يطير ويحلّق.. وبدونهما يهوي ويموت!

بينما الأردنّ - في المشروع الكباريتي - امتداد للحكم الذاتي المحدود!

والكباريتي - مستعجلاً جداً، وديناميكياً جداً - أراد أن يحرق مراحل المشروع، فاحترق!

□ □ □

«زعل» من نتنياهو،

فماذا عن بيريز؟

و«زعل» من الهراوي

فماذا عن ياسر عرفات؟

و«زعل» من الفساد،

فماذا عن سياسة الافساد؟

و«زعل» من «استبداد» الرئيس صدام!

فماذا عن الشهر الذي «تحكّم» فيه بالناس، فبزّ أعتى الطغاة؟!

و«زعل» من «الإقليميين»!

فماذا عن التحريض العلني، يمارسه رئيس وزراء مسؤول، يستقوي بفريق ضد فريق من أبناء الشعب الواحد؟

□ □ □

تتداخل الخطوط، والمنحنيات، والألوان والظلال

ويتداخل الشخص بالمشروع، والوهم بالحقيقة:

ظنّ الكباريتي أنه... هو المشروع..

وهذه غلطة المغرور... أو، للدقة، غلطة السياسيّ الذي يفقد الإحساس بالزمن – ربما من شدّة إحساسه بالزمن!! ولا أعني غلطة دونكيشوت... فالأردنّ المقاوِم ليس جَمْعاً من طواحين الهواء!

□ □ □

الله.. مع الأردن!

«أرض إسرائيل»؟!

ونريدُ * أن نعرف:

أهذه أرضنا.. أم «أرض إسرائيل»؟

أهو الأردنّ.. أم «عَبْر الأردن»؟

أهي المملكة الأردنية الهاشمية.. أم «الضفة الشرقية لفلسطين»؟

نريدُ أن نعرف.. فهذه الأسئلة، غدت، الآن، أسئلة البداية، أو، فلنقل، للدقّة، أسئلة الوجود، التي من دون الإجابة القاطعة، الحاسمة، عنها، لا يكون ثمّة سياقٌ للحوار الوطني في الشؤون الأخرى.

ونحن لا نطرح هذه الأسئلة على «الإسرائيليين».. فليس عندهم، ولن يكون عندهم، بشأنها، جديد لا قبل «وادي عربة» ولا بعدها! فأرضنا العربية، من النيل إلى الفرات، هي، صهيونياً، «أرض إسرائيل»... والأردن هو، بالاصطلاح التوراتي، «عَبْر الأردن».. أو، بالاصطلاح الانتدابي، «الضفة الشرقية لفلسطين»!

أعداؤنا.. أعداء شعبنا ووطننا، طرحوا الأسئلة، وأجابوا عنها، وصارت هذه الإجابات الخرافية، عندهم، الثابت الذي لا تغيّره اتفاقات ولا معاهدات.. ولا علاقات.. ولا تطبيع.. ولا تعاون! فكلّ هذه.. متغيرات وتكتيكات ووسائل سياسية في خدمة الثابت الذي لا يتغير: في خدمة «أرض إسرائيل»!

أما نحن، فالتكتيكات، عندنا، هي الأساس: والوسائل السياسية هي الغاية!!

أما نحن، فتستهلك الدبلوماسية ثوابتنا، وتستهلك جهودنا، وتستهلك سيادتنا، وتستهلك ثقتنا بأنفسنا وببلدنا، وتستهلك الزمن الهارب من بين أيدينا، وتستهلك حاجتنا الملحّة إلى التنمية والتقدّم والاستقرار.

---

* الميثاق ٨ / ٤ / ١٩٩٧

أما نحن، فقد أضعنا الأسئلة والأجوبة؛ وغرقنا في أوهام «السلام»، و«مشاريع السلام»، و«قروض ومِنَح السلام»، وتلفزيون السلام!

□ □ □

مَن نحن؟

ولماذا نحن؟

ومن أجل ماذا؟

نطرح أسئلة الضياع هذه، على الحكومة الأردنية، ونسألها جواباً!

ما هي الحدود الفاصلة بين ما هو أردني، وما هو «إسرائيلي»؛ بين ما هو «اتفاقية دولية».. وبين ما هو تعاون ثنائي استثنائي؛ بين الذئب والحملان... بين ما هو ثابت.. وبين ما هو قابل للتغيير في التعامل مع المشروع الصهيوني؟!

وهل المعاهدة كتاب مقدس.. ونهائي؟!

وهل اكتشفنا، مع مجيء نتنياهو ما اقترفناه بحقّ أرضنا الحبيبة في الباقورة والغمر؟!

وهل أيقظتنا عملية الدقامسة، على الحقيقة المؤلمة. وهي أن الباقورة مجرد مستوطنة «إسرائيلية» ماتزال! وأن «الإسرائيليين» يدخلون إليها بدون نقطة حدود.. وبدون حدود! أم مازلنا ننام على حرير «أرضنا المستعادة»!؟ فأيّة أرض مستعادة تلك التي بلا سيادة، يدخلها «الأجانب» وقتما شاءوا، وكيفما شاءوا؛ عداك عن أنهم يتمتعون فيها بحقوق «التملّك» هنا، وبحقوق «الإيجار» هناك؟!

ليس الأمر، أيها السادة، أن الجندي الدقامسة قتل «إسرائيليات برينات»، بل الأمر، كل الأمر، أن هاته «الإسرائيليات البرينات» دخلن الأردن بدون جواز سفر، وبدون نقطة حدود، وفي إطار برنامج «إسرائيلي» عنوانه: اعرف وطنك!

ونريد أن نعرف:

وطن مَنْ هذا؟!

□ □ □

إذا سلّمنا «للإسرائيليين» بحقوق التملّك والإيجار في الباقورة والغمر؛ وارتضينا نصف سيادة على أرض أردنية، لا خلاف على أردنيتها!! ثم سمحنا «للإسرائيليين» «بالتملّك» و«الإيجار» في الأردن كلّه - فهل نصحو، ذات يوم، على القوات «الإسرائيلية» تتمختر في عمّان، بحجّة حماية «المصالح والممتلكات الإسرائيلية» أم أننا محصّنون، دفاعياً، بحيث نقدّم التنازلات غير هيّابين!؟

أيها السادة،

اشترى الصهاينة أرضاً في جبل «أبوغنيم» بالقدس، عام ١٩٣٠؛ وصبروا عليها ستّة وستين عاماً، قبل أن يرسلوا إليها بجرافات الاستيطان... فهل ننتبه إلى ما يحدث من «شراء» و«بيع» و«استئجار» للأرض الأردنية الآن.. مباشرة.. وعن طريق وسطاء «عرب» أقحاح!؟

□ □ □

خطوة إلى الخلف.. من أجل الأردن!!

خطوة إلى الخلف.. من أجل الله!!

خطوة إلى الخلف.. لإعادة الحسابات، وتأكيد الثوابت، وتحصين الذات، ومعرفة الخيط الأبيض من الخيط الأسود!

.. ولا نطالبكم بالغاء المعاهدة، ولا تجميدها.. فهذا فوق طاقتكم - ولكن، أقلّه، التوقف عن التفكير بالمشاريع الثنائية.. والتوقف عن السماح بالتطبيع المنفلت... والتعاون الذي بلا حدود!

... ولا نطالبكم بالتصدي للاختراق الصهيوني.. ولكن، أقلّه، أعطونا الفرصة لنحمي أنفسنا ووطننا ووعينا!

اسمحوا لنا أن نحب الأدن، وأن ندافع عنه!

□ □ □

... وكان ينبغي أن يكون الاحتفال بالذكرى المئوية لاكتشاف خارطة مأدبا

الفسيفسائية، مناسبة وطنية لتأكيد الذات، وتأكيد حضورنا التاريخي على الأرض، وتأكيد حقنا بالمستقبل الواعد عليها! ولكن!

يا للقهر! فالاحتفال لا يتم بدون مشاركة الصهاينة! فالصهاينة أصبحوا شركاءنا فيما نأكل، وفيما نشرب، وفيما نقرأ، وفيما نحتفل، وفيما نخطّط، وفيما نبني، وفيما نفكر، وفيما نحلم!!

ويا للقهر.. فالصهاينة يصرّون على أن تتضمن النشرة الصادرة بالمناسبة، نصاً عبرياً يقول إن خارطة مأدبا تصوّر «أرض إسرائيل» و«عبر الأردن»! فأيُّة وقاحة هذه؟

وأية «دماثة خلق» أبدتها دائرة الآثار العامة التي «لا يفرق معها الكلام» فهو مجرد كلام! ولا تسأل: لماذا كل كلمة، ثمينة جداً عند «الإسرائيليين»؟!

□ □ □

دعوتم «الإسرائيليين»!؟ فَهِمْنا! ولكن لماذا تسييس وأسرلة الاحتفال بخارطة مأدبا الفسيفسائية؟

.. فعلمياً، عجزت كل الحفريات الآثارية، على مدى قرن وأكثر من البحث المحموم، أن تكتشف، في فلسطين والأردن، ولو أثراً يهودياً واحداً، يؤكّد أن هذه هي «أرض إسرائيل»!

وعلمياً، لا تتم نسبة الجغرافيا إلى السياسة! فما بالك إلى السياسة الراهنة؟ وفلسطين تظل، تاريخياً، فلسطين، حتى لو جثم الاحتلال الصهيوني على صدرها زمناً – وحتى لو قامت، على أنقاض شعبها العربي، دولة الغزاة المسماة «إسرائيل». ففلسطين إشارة إلى الجغرافيا.. أي إلى الثابت.. و«إسرائيل» إشارة إلى السياسة، أي إلى المتغير، وعندما يصرّ الصهاينة على تسمية فلسطين، في نشرة آثارية «علمية» تصدر في الأردن، «أرض إسرائيل»؛ وعلى تسمية الأردن، «عَبْر الأردن»... فانهم، بذلك، يفرضون المتغير على الثابت، والسياسة على العلم. وهو موقف رجعي، عنصري، استعماري، لا يشاركهم فيه من علماء الآثار المحترمين سوى «العلماء» الأميركيون والإنجليز. ولذا، سمّت النصوص الفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية،

في نشرة مئوية خارطة مأدبا، فلسطين، باسمها. وأما الصهاينة وحلفاؤهم، فأكدوا على أحقادهم، في النصين العبري والإنجليزي!

... فكيف ترعى دائرة الآثار الأردنية، احتفالاً، يشارك فيه صهاينة حاقدون، وكيف توافق على نشرة «تشطب اسم فلسطين... واسم الأردن»؟!

هذا هو السؤال!

وهو سؤال وعي ووجود... فالمعركة، في النهاية، ليست معركة دبابات وطيارات واقتصاد وسياسة، بل هي معركة وعي ووجود!!

□ □ □

ونحن لا نتهم أحداً بالخيانة!

ولا نقول أننا وطنيون أكثر من هذا أو ذاك...

ولكننا، حسب، لا «نجامل» على حساب تاريخنا ووجودنا ومستقبلنا، ولا نخلط الثوابت بالاعتبارات الدبلوماسية، ولا نستحي من أولئك العنصريين الحاقدين، أن نقول لهم: إننا لا نناقش تاريخ بلدنا، مع مَنْ يقول وفي نشرة تصدر برعايتنا، إن خارطة مأدبا الفسيفسائية هي (أصدق شهادة على «أرض إسرائيل» و«عبر الأردن»)!

علماً بأن خارطة مادبا، لا علاقة لها «بإسرائيل» ولا «بأرض إسرائيل» المزعومة، ولا بكل «التاريخ» اليهودي المزعوم! فالخارطة هي خارطة مسيحية تصوّر الأراضي المقدسة المسيحية في العهد البيزنطي، بما في ذلك الأردن وفلسطين ولبنان وحوض النيل! ولا علاقة لها، من قريب أو من بعيد، بخرافات الأسرلة!

□ □ □

ثمّ،

لماذا اقتصر الاحتفال «العلمي» بمئوية خارطة مأدبا -بالإضافة إلى الأوروبيين- على آثاريين «إسرائيليين»، وفلسطينيين، ومصريين... فقط! فأين السوريون؟ وأين

العراقيون؟ وأين العرب؟! أم أن كل شيء في الأردن، غدا مفصّلاً على مقاس كامب ديفيد - أوسلو - وادي عربة؟

وإذا كان العرب لا يأتون، بوجود «الإسرائيليين»، فهل ندير ظهرنا للعرب، من أجل عيون جماعة «أرض إسرائيل»؟

أهو الضياع؟

أهو الخجل؟ أم اللامبالاة.. أم ماذا..؟؟! هذا الذي يجعل موظّفاً أردنياً يقبل الإهانة، ويوافق على نشرة تسمّي فلسطين، «أرض إسرائيل»؟ وتسمّي الأردن.. «عبر الأردن»!؟

أم أن الأوامر هي التعاون مع «الإسرائيليين» بشروطهم، وبأي ثمن؟!

□ □ □

ومع ذلك،

فقد سمّى المحتلون اليونان، «ربّة عمّون»، باسم «فيلادلفيا»، ثلاثمئة سنة، وانتصر، من بعدهم، المحتلون الرومان، للاسم الأجنبي، ستمئة سنة!

وهكذا، ظلت «ربّة عمّون» -عمّون- عمّان، تسعة قرون وأكثر، تعيش بالاسم الأجنبي! ولكن، هيهات! فما أن حرّر العرب المسلمون بلدنا، حتى مات الاسم الأجنبي فجأة.. واكتشف التاريخ.. أن عمّان هي عمّان، ظلت تحتفظ باسمها، ووعيها، وذاكرتها، تسعة قرون ونيف... من أجل اليوم الموعود!

□ □ □

سنظلّ نذكّر!

سنظلّ نقاوم!

ستظلّ عمّان.. هي عمّان!

أكيانٌ مصطنعٌ؟

إذا ★ كنّا فاقديْ الإيمان بالأردنّ؛ وإذا كنّا نعتبره، حقاً، كياناً مصطنعاً.. فأيّ معنى، إذن، لكل نشاطنا الفكري -السياسي- الحياتي، سواء أكنا في الحكم أم في المعارضة؟

إذا كان الأردن مجرد «تأليف استعماري» حقاً؛ وكان «عبر الأردن» حقاً، وكان «مصادفة دولية - إقليمية» حقاً: فما معنى أن نكون اسلاميين أو قوميين أو يساريين أو ليبراليين.. أو أيّ شيءٍ آخر؟

إذا كان الأردنّ «ليس بلداً» كما يقال، «ولا يتوفر على مقوّمات الدولة» كما يقال؛ «ومحدود الموارد» كما يُقال، «ولا يمكنه العيش بدون إعالة ومساعدات ومنح» كما يُقال... فلماذا وجع القلب من الأساس وبالأساس؟

وإذا كان الأردنّ غير موجودٍ في ذاته ولذاته؛ ومجرد «ثمرة لسايكس - بيكو»؟ وإذا كان غير قابل للوجود في ذاته ولذاته، وبغير أن تحمله هذه القوّة أو تلك: فأيّ معنى لأيّ شيء ابتداءً من الانتخابات النيابية ومروراً بالأحزاب والعشائر، وانتهاءً بدرس القراءة في الصف الأول الابتدائي؟

وإذا كنا غير واثقين بأنفسنا، وبقدرتنا على صنع الحياة، وبقدرتنا على كسر حلقة التخلف وبناء المستقبل التقدمي وانجاز مهمات التنمية الوطنية... فلماذا ننجب الأطفال؟! أليصطفّوا، بالدور الذليل، على أبواب السفارات للحصول على «فيزا» ما؟!

□ □ □

الأردن ليس مصادفة دولية - إقليمية، بل نتاج عملية اجتماعية - تاريخية!

والأردن ليس بلداً محدود الموارد، بل ذو موارد بلا حدود، سوى حدود القرار السياسي!

★ الميثاق ١٦ / ٤ / ١٩٩٧

والأردنّ ليس بلداً فقيراً.. سوى إلى العزم والثقة والكفاح!

والأردنّ موجود في ذاته ولذاته، ولا يحتاج إلى رافعة، ولا إلى الإعالة والحَسَنة الدولية، إلاّ بمقدار عجزنا وضياعنا!

□ □ □

.. وأنا، شخصياً، أريد أن أكسر هذه الاسطوانة المشروخة التي يعزفها القوميون المزيفون، فيعلّقون الأردن على مشجب مشروع عربي يأتي من خارج الحدود؛

ويعزفها الإسلاميون، فيمنعون الأردن باسم مشروع إسلامي طوباويّ؛

ويعزفها المتياسرون العدميون، فيسخرون من الأردن باسم التشاؤم التاريخي؛

ويعزفها الليبراليون الفارغون، بالتعالي على الأردن «العشائري»!

ويعزفها المتأسرلون باسم «علاقة خاصة» مزعومة بالكيان الفلسطيني القادم من دهاليز أوسلو!

نعم! أريد أن أكسر هذه الاسطوانة المشروخة! فأعلن انتمائي إلى هذا الوطن الذي لا يريد أحد أن ينتمي إليه... علناً!

وأريد أن أعلن انتسابي إلى هذا المجتمع الذي أصبح الانتساب إليه مثل الانتساب إلى الحزب الشيوعي في الخمسينات!

وأريد أن أعلن أن الدولة الأردنية هي الميدان الوحيد لكلّ نشاط اجتماعي - سياسي ذي معنى في الجغرافيا الأردنية! سواء أكان قومياً أو يسارياً أو إسلامياً أو ليبرالياً!

□ □ □

والأردن ليس وليد الأمس..

ليس وليد سايكس - بيكو؛

.. ولا وليد الانتداب البريطاني في العشرينات،

ولا وليد الهجرة الفلسطينية عام ٤٨ أو عام ١٩٦٧

لم يوجد الأردن بقرار

ولن يستمر وجوده بقرار

ولا أريد أن أعود، مثل الصديق العزيز باسم الطويسي، إلى اكتشاف الاستمرار الحضاري الأردني منذ عهد الأنباط.. مع أن في كتابات الطويسي في هذا الميدان، من الأصالة والتميّز، ما يجعلها جديرة بالانتباه!

ولا أريد أن أذكّر بالدور الأردني الخاص في بنيان الدولة الأمويّة، ونشاطها المجيد!

ولا أريد أن أتحدث عن الأردن العباسي أو الفاطمي أو الأيّوبي أو المملوكي...

فكل هذا -على أهميته- يخرج عن سياق تحليلنا للتاريخ الاجتماعي للكيان الأردني الحديث...

وكل هذا -وهو مجهولٌ من قبل أغلبية الأردنيين للأسف- يصلح للتأمل التاريخي، ولا يصلح لاكتشاف الذات في الهُنا.. والآن!

أما هويّة الأردن، وتجذّره التاريخي، فعلينا أن نكتشفه في العملية التاريخية التي شهدها الأردن في القرن الأخير من العهد العثماني.

□ □ □

... ونحن تعودنا -عن ظلم- أن نذمّ العهد العثماني.. وتعوّدنا -عن جهل وتجاهل- أن ننظر إلى تاريخ الإدارة العثمانية للأردن، نظرة رافضة، مطلقة، عاجزة عن قراءة التاريخ في تكوّنه لفعلي، لصالح تصوّر ايديولوجي أحاديّ وعاطفيّ وضعيف المحتوى.

والأمر، أن الإدارة العثمانية، إذا كانت قد لعبت دوراً معيقاً للتقدم الاجتماعي في سورية ولبنان، فهي لعبت، في الأردن، دوراً مشجّعاً لتطور القوى المنتجة في القرن التاسع عشر، ساهم في تبلور الكيان الاجتماعي - السياسي الأردني بوصفه كياناً فلاحيّاً كان مُتّجهاً إلى التوحّد الداخلي، وإلى التوحّد، بالمعنى الاجتماعي - التاريخي، مع الأقطار السورية الأخرى؛ في مطالع هذا القرن.

لقد نشأ الكيان الأردني الحديث عند عمليتين، استغرقتا القرن التاسع عشر، هما:

- الصراع الفلاحي - البدوي، الذي انتهى بانتصار المتحدات الفلاحية، والانتاج الفلاحي؛ وتحوّل البدو إلى فلاحين وأنصاف فلاحين؛

- وسعي الإدارة العثمانية، جرّاء حاجتها إلى تأمين طريق الحجّ، إلى تشجيع القوى الفلاحيّة، بإنشاء المراكز الإدارية والأمنية، وتنظيم العلاقات الإنتاجية، وإنشاء المصرف الزراعي ...إلخ.

وبالنتيجة؟

- تحول الأردن، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى بلد فلاّحي ذي فائض. فكان يصدّر القمح والشعير والحبوب بعامة والسمن والجميد ونباتات الصحراء والماشية وحيوانات الركوب، إلى الأقطار السورية وأوروبا.

- وتحول الأردن، إلى بلد استقرار؛ فبينما كانت قرى السلط في أواخر الثامن عشر، ثلاث قرى، أضحت في نهاية التاسع عشر، مئة وثلاث قرى!

- ونشأت، في هذا السياق، فئة من الفلاحين الأغنياء، الذين بدأوا يعلّمون أبناءهم في المدارس، وفي المعاهد في دمشق واسطنبول. وبدأ أبناء الفلاحين الأردنيين يشغلون مناصب عسكرية وإدارية في الدولة العثمانية؛ فكان علي خلقي الشرايري، مثلاً، دكتوراً في العلوم العسكرية، ومدرساً في كلية أركان الحرب في العاصمة العثمانية؛ وكان علي نيازي التل، مثلاً، حاكماً لديار بكر...

- وفي السياق نفسه، لم تعد ثمّة بداوة بالمعنى الاجتماعي - الاقتصادي في الأردن؛ فقد فتح بنو صخر، مثلاً، علاقات تجارية بأوروبا، عبر بيروت، لتصدير نباتات صحراوية نصف مصنّعة!

- وكان هناك توسّع زراعي، موّل قسم منه، المصرف الزراعي العثماني، بقروض سهلة؛ ونشأت عنه قرى وتجمعات زراعية إنتاجية جديدة، موّل قسم منه، المصرف الزراعي العثماني، بقروض سهلة؛ ونشأت عنه قرى وتجمعات زراعية إنتاجية جديدة، ساهمت بدورها، في استقرار وتفليح المزيد من البدو.

– وأخذت الشخصية الأردنية، نصف الفلاحية – نصف البدوية، تتبلور، وتعبر عن نفسها في اللهجة الأردنية وفي العادات والتقاليد والقيم والوجدان والموسيقى والغناء والشعر الشعبي...

– وكان الوطنيون الأردنيون، قادرين على تنظيم ولاء شامل في الأردن للدولة العربية السورية؛

– ومن ثم، بعد سقوطها، يسعون إلى إنشاء كيان أردني يوحد المتحدات الفلاحية – نصف البدوية.. على أساس الولاء للدولة السورية، والنضال في سبيل قيامها...

وعندها انقطع حبل التطور التاريخي للأردن الحديث... بالانتداب! الذي، لأغراضه، أعاد إحياء البداوة من جديد.. وحوّل الأردنيين، ثانية، من فلاحين وأنصاف بدو، إلى «بدو» بالمعنى السياسي.. لا بالمعنى الاجتماعي – الاقتصادي!! أيّ إلى بدو/ موظّفين، انقطعت صلاتهم، سنةً إثر سنة، بالأرض والفلاحة والمراعي.. كما بالنشاط الاقتصادي الحديث، الصناعي – الخدمي؛ ويُرادُ لهم الآن أن يعودوا –بالخصخصة– بدواً بلا وظيفة؛ تنظّم «الجمعيات الخيرية» مستقبل حياتهم من الألف إلى الياء!

□ □ □

ومن أجل أن تأخذ هذه العملية مسارها النهائي، تم تحطيم وعينا، فقَبِلنا بالخجل بانتمائنا إلى الأردن؟ وقَبِلنا بكلّ الهذر القائل بأن «الأردنّ ليس وطناً»، و«لا يملك مقومات الدولة»، وأنه «محدود الموارد» «وغير قابل للحياة».. إلاّ بالقرار الأجنبي.. والمساعدات الأجنبية!

كلاّ!

الأردن ليس كياناً مصطنعاً..

بل فقره هو المصطنع و«ضعفه» هو المصطنع..

وتأزّمه المزمن هو المصطنع..

وحاجته إلى دعم الأجنبي.. هو المصطنع..

و«بداوة» أبنائه هي المصطنعة

وجوع أبنائه وعطشهم، وذلل عبدون، وأنفاق أمانة عمان «الكبرى»، ومعاهدة وادي عربة، والشلل الاقتصادي، وانهيار الأفق التنموي، والخصخصة، والبطالة، والتخاذل، والتشاؤم، وفقدان الثقة والايمان... كلّ ذلك هو المصطنع...

أما الأردن! فكما نقول في السلط، «قُرْمِيّة»! متجذّرة في التاريخ.. والجغرافيا...

فهل نصحو!

□ □ □

أيها الأردنّ

يا نؤومَ الضُحى...

استيقظِ الآن!

رئيسة وزراء ورئيسة تحرير!

... لطالما * قال الرجال، في مديح توجان فيصل، إنها «الرجل الوحيد في البرلمان»!

وكأنّ الوطنية والنزاهة والشجاعة والأداء رفيع المستوى، هي صفات تنحصر بالرجال: فإذا بزّتهم فيها امرأة، لا يرعوون، ولا يخجلون مما هم فيه من خَوَر أو ضعف أو فساد أو هبوط في الهمة والأداء؛ ولا يتنازلون عن عجرفتهم العنصرية، بل يبتسمون -في مكر- ويصرفون للمرأة الحرّة المتفوّقة، شهادةَ الرجولة!

كلاّ! توجان فيصل لم تكن الرجل الوحيد في البرلمان الراحل؛ بل كانت، كما هو واقع الحال، المرأة الوحيدة فيه. وهذا يعني، ببساطة، أن نساءنا أفضل من رجالنا!

نعم! الأردنيات أفضل من الأردنيين!

وهذه حقيقة أواجهها، كلّ يوم، وفي كل مجالات الحياة.. ولا أخجل من إعلانها!

النساء - الجدّات والأمهات من طراز والدتي - حارسات للتراث، غيورات عليه، يحفظنه ويواصلن تقاليده، وينقلن اللهجة، والأغاني، والمذاق، وقيم النبالة والكبرياء، وحبّ الأرض، والنظرة إلى العالم... من جيل إلى جيل!

.. وتعيسٌ هو، منقطعٌ عن ذاته وروح أمته، موحش الروح والقلب، مَن لا تُربّيه جدّة أو أمٌ كالجدّة!

وأنا رجل لا يفارقه الامتلاء والإحساس الحادّ بالحضور في الهُنا والآن، والثقة المسلّحة بالإسمنت، لأنّ صورة أمّي وصوتها يعيشان في داخلي، وهي تروِّد لي، طفلاً، بالكلمات الساحرة، والنغم الساحر: «بيّا ولا بيك.. ريت الوجع يا زين»!

وأنا رجل لا يجوع.. لأنني عندما أجوع، تملأ أنفي رائحة جميد أمي وسمنها!

---

* الميثاق ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧

وأنا رجل لا يعطش، لأنني عندما أعطش، أتذوق في الذاكرة، ماء أمي المشبّع بماء الزهر!

وعندما أحبّ، تجتاحني رائحة الريحان، وهي تموّجه بيديها!

وأنا أستحي من نفسي عندما أقترف فِعْلاً سيئاً، لأن عين أمي -في قلبي- تراقبني.. وهي التي لم تقل، أبداً، افعلْ أو لا تفعل!

وإذا وازنتُ الأشياء، أجد أن أحسن ما فيّ أخذته من أمي، وأسوأ ما فيّ أخذته من ذكورتي!

□ □ □

والنساء الجديدات! بالرغم من أن كثيرات منهن، فقدن التواصل مع اللهجة والريحان، فانهن يصنعن معانيَ أصيلة للحياة!

وأنا أعني، بالطبع، المرأة الحرة، المتحضرة، العاملة! وهي تكدح خارج المنزل وداخله، وتربّي، وتفهم، وتتفهّم، وتبتسم!

.. ولا أعني المتبرجزات، المتغرّبات.. اللواتي يعشن في الجحر الضيق للأنانية الأنثوية المريضة.

.. ولا أعني الجميلات - البلهاوات، بل النساء الحقيقيات اللواتي يحاولن أن يصنعن حياتهنّ بأقل ما يمكن من الكلفة، وبأقلّ ما يمكن من التذمر، وبأكثر ما يمكن من الجمال!

□ □ □

والنساء العاملات!

معظمهن أكثر جديّة!

ومعظمهن أكثر إنتاجيّة!

ومعظمهنّ منزّهات عن الرشوة بالرغم من الحاجة! وعن استغلال السلطة، بالرغم من إغراء الرغبة في الانتقام من القهر التاريخي!

□ □ □

.. وكان الراحل الكبير غالب هلسا، يحار من النساء! ويندهش لأن امرأةً تدخل بيتاً غارقاً في الفوضى والأوساخ، فيصبح، بعد ساعة، لوحة جميلة! وأنا أحار من المرأة التي تحوّل مئة دينار، أستطيع أن أنفقها في ساعة واحدة، إلى لحم وخضار ودواء وملابس ونظافة!

وأنا أحارُ من قدرة النساء على الحبّ... والصبر!

حقاً.. من أين يجئن بهذه القدرة على الحب.. والصبر؟!

□ □ □

والنساء.. يفضّلن الحديث عن الطعام والحلويّات والرجال.. وعن بعضهن بعضاً.. وينفرن من حديث السياسة.. ولكنهن، في السياسة، أكثر حضوراً وصلابة من الرجال الذين يتسلّون بالأحاديث السياسية!

نساؤنا جبهة صلبة غير مرئية ضد التطبيع والاختراق الصهيوني... لأنهن متجذّرات في المكان والزمان.

ونساؤنا، عندما تقع الواقعة، أكثر جرأة، وأكثر صدقاً، وأكثر واقعية!

ونساؤنا – ولا أعني، مرة أخرى، المتبرجزات المتغرّبات – يخجلن من بيع الأفكار والقيم والوطن، في متجر المصالح الشخصيّة!

وإذا كان منكم من يعتقد بأنني أبالغ، فليسأل نفسه وليسأل الواقع:

كم جاسوساً عندنا.. وكم جاسوسة؟

كم متزلّفاً.. وكم متزلّفة؟

كم بائعاً لضميره وتاريخه وإنسانيته.. وكم بائعة؟

كم مرتشياً.. وكم مرتشية؟

كم مطبّعاً.. وكم مطبّعة؟

كم مستوزراً.. وكم مستوزرة؟

وكم.. وكم..

والنتيجة معروفة طبعاً.

□ □ □

.. وحدثتني توجان فيصل عن برنامجها لرئاسة الحكومة، فركّزت على ثلاثة مبادىء بسيطة:

الأول: الايمان بالأردن، والثقة بالنفس، فإذا كنّا لا نؤمن بالأردن، ولا نثق بأنفسنا، وقدرتنا على التغيير والتقدم والمواجهة؛ فما معنى النشاط السياسي أصلاً؟

والثاني: الإيمان بأننا نستطيع تعديل حاجاتنا حسب الأولوية، وتغطية هذه الحاجات في إطار مواردنا الذاتية. وباختصار، أن نضع فذلكات «الاقتصاديين» جانباً، وأن نلجأ إلى الخبرة العبقرية لربّة البيت، القادرة على الإدارة المتوازنة الكفؤة للحاجات وتغطيتها في إطار الممكن، بدون اختناقات، وبدون مظالم!

والثالث: أن الإدارة هي، بالإضافة إلى الفلسفة العامة، وبالأساس، هذا الحشد الهائل من التفاصيل. فالإدارة التي تتفلسف وتهمل التفاصيل، ستنتهي إلى التعلّق بحبال الهواء!

وقد أدهشني منطق توجان، البسيط والعميق معاً.

انه منطق امرأة، تنقل، إلى السياسة، التجذّر النسوي بالمكان والزمان، والحَدْب الأنثوي، والحسّ العفوي بالعدالة، والميل إلى التعامل مع التفاصيل.

واستناداً إلى هذا المنطق، تؤمن توجان بقدرة الأردن «الصغير» على مواجهة اسرائيل وأميركا، ومواجهة أزماته، ومواجهة مهمات التنمية والتقدم.

□ □ □

وقد حصلت توجان في استطلاع الرأي الذي أجرته «الميثاق»، قبل ثلاثة أسابيع، لمعرفة آراء المواطنين حول الشخص الذين يرشحونه لمنصب رئيس الوزراء، على نسبة ٨,٧٪ من الأصوات! وباعتقادي أن هذه النسبة، تتضمن ما هو أكثر دلالة...

فأولاً – حصلت توجان على المركز الرابع، بعد سياسيين مرموقين وذوي قواعد أيديولوجية واجتماعية راسخة، هم ليث شبيلات وأحمد عبيدات وطاهر المصري..

وثانياً – يجب أن نأخذ بالحسبان أن كثيرين من المشتركين في استطلاع الرأي، لم يقدروا على تجاوز «العنصرية الذكورية»، وأن كثيرات من المشتركات، لم يقدرن على تجاوز «الغيرة الانثوية»؛ وأن الذين صوّتوا لتوجان.. تجاوزوا أنفسهم مرتين!

وثالثاً – أن قسماً كبيراً من المواطنين الذين عرفوا توجان شجاعةً في قول الحق، لم يعرفوا أفكارها، وقدرتها على العمل، وما يعتلج في قلبها من حبّ عميق للأردن، وإيمان عميق بقواه الحية.

□ □ □

وبالرغم من أنني لم أشارك في استطلاع «الميثاق» للرأي، فأنا أصبو إلى أن تحتل توجان – أو امرأة أردنية أخرى لها صفات توجان – وبوسائل ديمقراطية، موقع رئيس وزراء الأردن!

□ □ □

وبعد،

فنحن، في «الميثاق»، متحزّبون للمرأة! ونعتز بهذا التحزّب الذي من بين أسبابه الكثيرة، سبب خاص بنا! فبينما خشي الكثيرون من الصحفيين الرجال، التصدي للمهمة التي يرونها عسيرة – أعني رئاسة تحرير «الميثاق» – جاءتنا النجدة من صبيّة.. نشمية في المهنة والحياة.. هي الزميلة ربى كراسنة، رئيسة التحرير، اعتباراً من هذا العدد، وإلى ما شاء الله!

.. أكتب هذا وأنا مطمئن بأن هذا المقال، بالذات، سيحظى، حتماً، بموافقتها!

دفاعاً عن «الترهل الإداري»!

لأننا * استعذبنا جلد الذات، وفقدنا القدرة على الايمان بالأردن.. وبأنفسنا؛ فقد صرنا نقبل كل ما يُقال في حقّ الأردن، وشعبه، ورموزه، ومؤسساته، وقطاعه العام، وجهازه الإداري والعسكري والأمني؛ وكأن كل ما يُقال من الحقائق المنزّلة!

وقد كان الناقد، فيما مضى، يُعاقَب أشدّ العقاب على النقد الصحيح..

فلماذا صار مستطاباً ومطلوباً كلّ نقد، صحيحاً أو غير صحيح، حقيقيّاً أو زائفاً؟!

هذا هو سؤالنا الأول الرئيس؛ وهذا هو سؤال الأسئلة.

فأنت «إذا رأيتَ حرباً يتقدّم جبانها، ويتراجع شجاعها؛ فانظر في الأمر، تجد فيه خيانة!»

وفي السنتين الأخيرتين، شنّت قوى خارجية ومحلية، وماتزال، هجوماً عنيفاً على الإدارة الأردنية، بوصفها «غير عصرية»، و«فاسدة»، و«مترهلة»، و«معرقلة للاستثمار» ..الخ، بحيث صار «الإصلاح الإداري» مهمة ملحة، يستعجلها البورجوازيون المحليون، ويعتبرها صندوق النقد الدولي، أساساً للإصلاح الاقتصادي.. ويتعامل معها الرأي العام.. وكأنها قضية القضايا! وكأن مشكلات الأردن، وأزماته المزمنة، سببها «الترهل الإداري»!

ونحن، بطبيعة الحال، لا نبرّىء الإدارة الأردنية من عيوبها العديدة؛

وقد كنّا، دائماً، من ناقديها، عندما كان نقدها مكلفاً؛

ولكننا الآن لا نستطيع إلاّ أن نقف، ونفكّر، ونتبيّن ما وراء هذه الهجمة العدائية المتفاقمة ضد الإدارة الأردنية، وكأنها مصدر كل شر!

□ □ □

* الميثاق ١٩٩٧/٤/٣٠

الإدارة الأردنية غير عصريّة!؟

نعم، ولكنها ليست أقلّ عصريةً من المجتمع الأردني والاقتصاد الأردني والدولة الأردنية! أعني أن مجتمعنا واقتصادنا ودولتنا لم تتطور بعد إلى الحدّ الذي يصبح فيه تطوير الإدارة، ضرورة اقتصادية - اجتماعية يهون معها الثمن الاقتصادي والإجتماعي الفادح المطلوب تسديده للإصلاح الإداري!

والإدارة الأردنية فيها فساد!؟

طبعاً! ولكنها غير فاسدة كلياً بحيث يصبح تحطيمها ضرورة وطنية! وإذا كانت المفاضلة بين فساد وفساد ممكنة؛ فإن فساد الإدارة ليس مكلفاً ولا شاملاً، مثل فساد الحكومات والسياسيين ورجال البزنس!؟ انه فساد بالملاليم.. وليس بالملايين!

والإدارة الأردنية مزدحمة نسبياً، وأداؤها بطيء نسبياً؛ ولكنها ليست مترهلة، بل ربما كان -في ترهلّها المزعوم- منافع!

والإدارة الأردنية.. لا تعرقل الاستثمارات حتماً.. لأنه يوجد كذب كثير، ونصب واحتيال لهما يافطة «الاستثمار».. ولكن هل يوجد استثمار أصلاً؟

وهل المتاجرة بالأراضي والعقارات -وهي متاجرة سياسية بالأساس- هو استثمار!؟ وهل «توسيع» السوق الأردني بالمزيد من الوكالات التجارية، وبالمزيد من السلع الأجنبية، وبالمزيد من الاحتياجات الوهمية، وبالمزيد من الدكاكين، وبالمزيد من المطاعم الأميركية، وبالمزيد من مصانع التعبئة، وبالمزيد من مكاتب السمسرة والعمولات، وشركات المتاجرة بالشهادات الجامعية... وسوى ذلك من أنشطة الكمبرادور.. هو استثمار.. أو هل هو الاستثمار الذي يحتاج إليه بلدنا وشعبنا؟!

ولماذا يجب أن نلوم الادارة الأردنية، ونجلدها، لأن المستثمرين الأجانب لا يستثمرون في الأردن؟! فهؤلاء يحجمون عن ذلك، ليس لأن معاملاتهم تتأخر قليلاً أو كثيراً في أروقة الإدارة... بل لأن الأردن ليس منطقة استقرار على المستوى السياسي، ولأنه ذو سوق صغير على المستوى الاقتصادي، ولأن الحكومات الأردنية لم تكتشف بعد الممكنات الاستثمارية في الأردن، لأنها مشغولة، دائماً، بالبحث عن الممكنات المالية،

من قروض ومنح ومساعدات، في الخارج!

ولماذا ينبغي أن نخضع لهؤلاء البورجوازيين الكمبرادوريين المحليين ضيّقي الأفق والصدر، الذين «ينرفزون» ويشتمون البلد وأهله، لأن معاملاتهم (الفالصو) تتأخر ساعة أو ساعتين؛ أو لأن الموظف الأردني «المتخلّف» يُظهر شيئاً من الكبرياء، ولا يتعامل مع هؤلاء «السادة» «بالكفاءة» والعبوديّة المطلوبة!؟

يكفي أن تتأخر معاملة أحد الكمبرادوريين قليلاً، حتى يشتم الأردن كثيراً، ويهدّد بالمغادرة، ونقل «استثماراته» إلى بلد آخر، وهو كذّاب طبعاً؛ لأنه لو استطاع أن يخرّب بلداً آخر، ويجني أرباحاً أكثر مما يجنيه في الأردن، لغادر فوراً!

ويكفي أن يوقف شرطي سير، «شبحاً» يركبها ولد بورجوازي صفيق، حتى يعلو الصراخ الحاقد على الأردن، أرضاً وشعباً وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً!

.. ويكفي أن يرفض موظف تمرير معاملة غير قانونية، حتى يصبح الأردن بلداً «متخلفاً».. وإدارته «معرقلة للاستثمار»!

وكنتُ في غرفتي في السجن، حين دخل علينا معتقل أنيق يشتم الأردن، وأهل الأردن، و«اليوم الذي جاء فيه إلى الأردن»، ويهدد بنقل استثماراته من هذا البلد المقرف.. فلماذا!؟ لأنه «استثمر» في الحصول على ترخيص غير قانوني لمكتب تكسي غير موجود، ليبيع هذا الترخيص بالقطعة! فلما انكشف الأمر، وجرى اعتقاله، «زعل» السيد، وصبّ جام غضبه على الأردن.. وعلى الإدارة الأردنية!

□ □ □

وعندما نقول ان الإدارة الأردنية.. مترهلة؛ فهذا يعني شيئين:

الأول: أن هذه الإدارة عاجزة عن إنجاز العمل اليومي. وهذا -بالرغم من كل الملاحظات- غير صحيح.

والثاني: أن هذه الإدارة لا تستطيع أن تنفّذ السياسات الحكومية، بكفاءة وسرعة وديناميكية! وأعتقد أن هذا صحيح.. وإيجابي! ولو كانت الإدارة الأردنية تستجيب بديناميكية للسياسات الحكومية، لأصبح التدهور الأردني.. ديناميكياً أيضاً!

فماذا لو كانت الإدارة الأردنية غير «مترهلة» في الاستجابة لحملة العداء المفتعلة التي شنتها حكومة الكباريتي ضد العراق الشقيق؟!

أما كنّا قد وصلنا إلى حافّة الحرب مع بغداد؟ وخسرنا كل إمكانية لإصلاح وتطوير العلاقات الأردنية – العراقية التي إليها، بالذات، يستند الاقتصاد الأردني؟!

وماذا لو كانت الإدارة الأردنية ديناميكية وكفؤة في الاستجابة للسياسات الحكومية الملحّة على أردنة المزيد من مواطني الضفة الغربية وغزة؟

أما كنا وصلنا إلى تفريغ الضفة وغزة في أقلّ من سنة!

وماذا لو كانت الإدارة الأردنية، فعّالة أكثر في خدمة الكمبرادور، ومتطلباته، ونزقه؟!

أما كنّا وصلنا إلى تدمير البلد نهائياً، في أقل من سنة!!

ماذا لو كانت الإدارة الأردنية عصريّة بما فيه الكفاية في الاستجابة للسياسات الحكومية في التطبيع مع «اسرائيل»؟

أما كنا قد أصبحنا جزءاً من «إسرائيل» الكبرى، قبل أن يجف حبر وادي عربة؟!

وماذا.. وماذا.. وماذا؟!

الحمد للّه أن الإدارة الأردنية مترهّلة بما يكفي للحدّ من «ديناميكيّة» السياسات الحكوميّة المتلهّفة على التوطين والخصخصة والتطبيع والأسرلة.. والخضوع الشامل غير المسؤول لأوامر صندوق النقد الدولي، ومطالب البورجوازية الكمبرادورية!

□ □ □

نعم! نستطيع القول أن الإدارة الأردنية –على علاّتها– أكثر عقلانيّة وحكمة، وأكثر حرصاً على الثوابت الأردنية، وأكثر تعبيراً عن الدولة الأردنية والمصالح الوطنية الأردنية، من الحكومات والسياسات الحكومية!

وهذا هو الأساس في الهجمة المعادية المستمرة التي تتعرض لها الإدارة الأردنية التي مثّلت القوّة الأكثر تأثيراً في معارضة السياسات الحكومية منذ وادي عربة! بمحاولاتها الصامتة، ولكن المثابرة، لعرقلة ما يمكن عرقلته من سياسات التوطين

والخصخصة والتطبيع وتدمير علاقات الأردن العربية، وبخاصة بالعراق.

وقد أصبح واضحاً الآن، أنه لم يعد ممكناً تجاهل إجراء تغييرات جذرية في الإدارة الأردنية، بحيث تتحول إلى إدارة «عصرية» يديرها موظفون «عصريون» مرتبطون، نفسياً ومصلحياً واجتماعياً، بالكمبرادور؛ ومتمدينون بما يكفي بحيث يتعاملون بايجابية مع الخصخصة والتطبيع والتوطين؛ ومتخرجون في الجامعات الأميركية، بحيث يتحدثون الإنجليزية من القلب.. إلى القلب!!!

وأما الإدارة الأردنية القديمة التي يديرها الموظف القديم.. «العشائري».. ذو الشماغ الأحمر.. المعادي «لإسرائيل» وللقطاع الخاص.. و«المتزمّت».. وغير الديناميكي في الاستجابة لأوامر الكمبرادور وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. والمتخرج من الجامعات السورية والعراقية والأردنية.. والذي يحب العرب، والقطاع العام. ويحترم الرجال أكثر مما يحترم المال... فمن الأفضل أن تتم إحالته إلى التقاعد! فالأردن القديم، بل الأردن نفسه.. مطلوبٌ إحالته إلى التقاعد!

حوار مع الدكتور العبادي!

حاورتُ ★ الدكتور ممدوح العبادي، أمين عمّان الكبرى، ثلاث ساعات ونصفاً؛ وظل الحوار مفتوحاً على أفق التعاون من موقع الاختلاف.. فلا أنا أستطيع التخلّي عن تحزّبي لأردن الأرياف والبوادي والكادحين، ولا هو يستطيع التخلي عن موقعه.. أميناً لعمّان البورجوازية والتوطين!

قلت للدكتور العبادي: انني، مع تقديري الكامل لديناميكيته وقدرته على الإنجاز.. وأحياناً الإبداع؛ فإنني أخشى هذه «الديناميكية» بالذات، وأسجّل اعتراضاتي التالية:

أولاً – لقد غدا الأردن مثل إنسان كبير الرأس ضامر الجسم: عمّان تكبر وتنمو وتتطوّر؛ بينما المحافظات تصغر وتتراجع وتضمر. وهذا سياق مآله الموت!

ثانياً – إن التركز السكاني – السياسي في عمّان؛ والاستثمارات السياسيّة الضخمة فيها على حساب البلد، أدّيا إلى ثراء أمانة عمّان، وإفقار كل البلديات الأخرى. وإن العدالة تقتضي أن تتم إعادة توزيع الأموال البلدية الخاصة بأمانة عمّان على بلديات الأردن، على أسس يتم الاتفاق عليها، وفقاً للحاجات الوطنية؛

ثالثاً – إن عمّان كيان مديني غير واقعي، من زاويتين هما كلفة الخدمات، وكلفة المياه. فالخدمات في عمّان، ليست مبنية على أساس الضرورات الإنتاجية؛ ولكن على أسس أخرى.. فعمّان ڤاترينة.. وعمّان مكان إقامة لبورجوازية متأنفة، ولبورجوازية صغيرة مسيّسة، ولجمهور يُرادُ له أن يحصل على سُبُل الراحة الكافية في فندق كبير! ومن جهة أخرى، فلكي ترتوي عمّان المتضخمة، فليس هنالك من بديل عن سحب كل قطرة مياه في الأردن، وضخّها للعاصمة! ولقد تم، بالفعل، تدمير البيئة تدميراً كاملاً في مناطق عديدة في الأردن، جراء استخدامها الجائر في إرواء عمّان! ويجري الآن العمل على سحب آخر مستودع مياه أردني (الدّيسة) لإرواء عمّان... ولكن عمّان لن

★ الميثاق ١٩٩٧/٥/١٤

ترتوي.. وستموت بالعطش!

رابعاً – وأمانة عمّان الكبرى، هي البلدية الأردنية الوحيدة غير المرتبطة بوزارة البلديات! فهي «كانتون» مستقلّ يرتبط برئيس الوزراء مباشرة! وهذا وضع يعني أننا نفصل أهم «بلدية» في الأردن عن إطارها المرجعي، وعن السياسات الوطنية في حقل البلديات!

خامساً – .. وأنا لا أستطيع أن أفهم لماذا يتحمل بلد مدين كالأردن، هذا الإنفاق غير المبرّر بضرورات اقتصادية.. كالذي يحدث في عمّان!

فمن المتعارف عليه أن كل استثمار ينبغي أن يكون ذا جدوى مباشرة – أو غير مباشرة؛ وأن قرار الاستثمار في إنشاء الأنفاق أو الجسور أو الطرقات بهدف تسهيل المرور وتسريعه، ينبغي أن يستند إلى ضرورة اجتماعية – اقتصادية، وليس إلى إرضاء البورجوازية المتأنقة التي يزعجها الانتظار بضع دقائق.. قبل الوصول إلى الفندق لاحتساء البيرة! أو الوصول إلى حمام السباحة! أو الوصول إلى مجلس النميمة.. أو الكوافير!

لماذا يتوجب على الأردن الفقير المدين، أن يستثمر في هذه الشبكة المكلفة في انشائها وصيانتها، لكي لا تتنرفز سيدة تنظر إلى عمّان من شبّاك «الشبح»! الذي دفع الشعب الأردني ثمنه، فقراً ومديونية ووطناً بديلاً؟

وباختصار، هل للوقت قيمة في عمّان بحيث «نستثمر» في حلّ الأزمات المرورية!؟

سادساً – وأنا خائف من هذا النشاط في إنجاز «إقليم الوسط» والذي يشمل «البلقاء والزرقاء ومأدبا وعمان» فهذا الإقليم.. هو الإقليم الذي يتركز فيه المهاجرون.. وتتركز فيه الإمكانات.. وتتركز فيه الاستثمارات... والآتي أعظم!

سابعاً – ثم هذا الإنفاق بالملايين.. الذي يفاخر أمين عمّان به، لتخضير شرق عمّان، وانشاء مدينة رياضية جديدة في شرق عمّان! وتحسين الخدمات في شرق عمّان! أليس، في النهاية، إتفاقاً سياسياً؟ وإلاّ.. فلماذا لا تُنْفَق هذه الملايين في إنقاذ البلديات الأردنية من مديونيتها؟ ولماذا مدينة رياضية أخرى في عمّان، وليس في الكرك؟!

سابعاً – ثم لماذا يتحمل الأردنيون هذه الـ «عمّان» التي تشرب من مياههم، وتلوّث بفضلاتها أراضيهم، وتستأثر بالاستثمارات الخاصة والبلديّة، وبالاسترضاء السياسي؟!

ثامناً – وحتّى الاتجاه الثقافي المحمود الذي نشّطه الدكتور العبادي.. ليس له علاقة بالثقافة الوطنية الأردنية؛ ولا برموزها وقيمها ومنجزاتها؛ وانما هو استمرار للأنشطة شبه الثقافية العمّانية المرتبطة بالوطن البديل، أو أقلّه بالضياع الوطني الذي تعيشه عاصمتنا الحبيبة! فثقافة أمانة عمّان.. لا تعترف بعرار وتيسير سبول وغالب هلسا وحسني فريز وعيسى الناعوري.. و.. وعداك عن الأحياء من المثقفين الوطنيين الأردنيين الكبار الذين يعبّرون عن روح البلد ونبضات قلبه، فكراً وأدباً وموسيقى وغناء...

□ □ □

والدكتور ممدوح العبادي، الذكي واللمّاح.. يحاجج كالتالي:

– أنا لستُ مسؤولاً عن السياسات! أنا رئيس بلديّة! وأريد أن أكون رئيس بلدية فعّالاً وناجحاً. وأنا كذلك!

– وأمانة عمّان ثريّة، لأنني ديناميكي.. وغداً، إذا جاء أمين غير فاعل.. لن تظلّ أمانة عمّان ثريّة!.. ومواطنو عمّان يدفعون ما يستحق عليهم... بينما في البلديات الأخرى، لا يدفع المواطنون.. فهل من العدل أن نأخذ من الذي يدفع ونعطي للذي لا يدفع!

– ثم.. يا أخي ناهض، لماذا هذه الفوبيا من قصة الوطن البديل! وطن بديل أو غيره.. أنا بلدية! وعندي مسؤوليات، ومن واجبي القيام بهذه المسؤوليات!

– ... والرأسمالي يحلب النملة.. ولا عنده وطن ولا عنده بطيخ! هو يستثمر في المفرق.. لأن الأراضي شاسعة ورخيصة.. وفيها مياه.. وقربها الزرقاء – وهي مستودع للأيدي العاملة الرخيصة! هنا يربح.. وفي الكرك يخسر! ولذلك، لن يستثمر في الكرك لو تقطع رأسه!

– وأنا بحثت عن مثقفين أردنيين.. ولم أجد! ولا أعرف! وأكون شاكراً إذا عرّفتني!

□ □ □

وبعد...

إنه حوار من موقعين؛ ومن زاويتي نظر؛ وانطلاقاً من مصالح مُتَضَادَّة. ومع ذلك، أخذنا من الدكتور العبادي وعداً، بأن يحصل الأردن.. ولو على «حصة» ما من عمّان!

من يشتري خراب بيته؟

بمناسبة ★ الاستقلال، هل كثير ان نتذكّر أننا مازلنا، بمعنى ما، مستقلين، وأنه من العار والغباء أن نقبل بمساعدات.. "إسرائيلية"! أم أن الأردن، صار بحجم "دولة جنوب لبنان الحر" ... وسلام على الاستقلال؟!

عارٌ وغباءٌ معاً، أن نقبل بهذه الخمسين مليون دولار المسمومة: فمجرد قبولنا بها – بافتراض أنها غير مشروطة – تسليمٌ منا بانهيار حجمنا الإقليمي ودورنا. وهو تسليمٌ مآله النهائي أن نستضيف، صاغرين، لاسمح الله، مندوباً "إسرائيلياً" سامياً في عمان!

وعند هذا الحدّ، ينبغي أن نتوقف، وأن نعيد الحسابات كلها. فمن يَهُنْ يسهل الهوان عليه! والقصة أصبحت أكبر من "ذكاء" الفريق الاقتصادي في حكومتنا الرشيدة، المتلهف على المساعدات والقروض، بغض النظر عن ثمنها السياسي، وكلفتها الوطنية، وتأثيرها على مستقبل الأردن والأردنيين.

وعند هذا الحدّ، ينبغي أن نتوقف، فقد صرنا، لدى الولايات المتحدة، تحصيل حاصل، وهامشاً على الهامش العرفاتي، وقراراً مفروغاً منه، بحيث لم تعد الهيئات التشريعية الأميركية، تجد ضرورياً أن تشغل نفسها بتخصيص مساعدات مباشرة "للحليف الأردني"، وبحيث تكافئنا الإدارة الأميركية ... بمئة مليون دولار تُجْتَزَأ – بعد نشاط دبلوماسي كثيف – من المساعدات الأميركية "لإسرائيل"ومصر.

وعند هذا الحدّ، ينبغي أن نتوقف، فقد صرنا خارج الحسابات ، بل قل إننا وضعنا أنفسنا خارج الحسابات، بهذا الخضوع الكامل الشامل للسياسات الأميركية – "الإسرائيلية" منذ وادي عربة!

★ الميثاق ١٩٩٧/٥/٢٨

والآن، وصلنا إلى الهوان، وإلى ما قبل النهاية:

– فلا مساعدات للأردن ... إلاّ لتمويل جزء يسير من كلفة التوطين!

– ولا مساعدات مباشرة للأردن ... بل بوساطة "إسرائيل" وبرضاها!

وهذا معناه أن الولايات المتحدة قد حددت موقع الأردن الاقليمي وحجمه، بوصفه، أولاً.، مشروع توطين؛ وبوصفه، ثانياً، منطقة نفوذ لتل أبيب ... وكل ذلك بمئة مليون دولار ! فما أرخص الأسعار!؟

□ □ □

شكراً !

الشعب الأردني لا يريد هذه المساعدات، ولايحفل بجهود عباقرة "الفريق الاقتصادي"، ونجاحاتهم في تأمين (المساعدات الإسرائيلية) والقروض الدولية! فمن يشتري خراب بيته؟!

وبالأساس، نحن لم نطلب هذه المساعدات، وهذه القروض؛ ولسنا معنيين بها! فالأردن، الآن، دولة بلا مشروع تنموي ولا مشروع سياسي؛ و"الفريق الاقتصادي" يسعى للاقتراض، لا من أجل البناء، بل من أجل تمويل خصخصة القطاع العام وتفكيك الدولة؛ وهو يسعى "للمساعدات"، لا لتمويل خطة زراعية وطنية كبرى مثلاً، بل لتحسين شروط الحياة والإقامة في المخيمات.. ولمساعدة الفقراء والمحتاجين!

لم يعد لدينا شيء، سوى «حزمة الأمان الاجتماعي»!

وعندما تتحوّل إلى شحّاذ، فإن أحداً لن يعطيك عشرة دنانير، بل عشرة قروش... ولن يستقبلك في الصالون.. بل على الباب الخلفي!!

صغّرنا الأردن.. والأردن ليس صغيراً!

استسلمنا للمقادير ضَعْفاً.. و«قدرتنا على الإيذاء» – كما كان يقول وصفي التل – ليس لها حدود! خسرنا دورنا العربي.. بينما كانت دولة –بحجم العراق– تعتبرنا

شقيقاً استراتيجياً... ودولة -بحجم سورية- تسعى للوحدة معنا! وارتضينا أن نكون -في وادي عربة وما تلاها- على هامش رئيس بلديّة غزة!

فمهلاً!

نحن -فقراء الأردن- نريد حزمة الأمان الوطني! ونترك، عن رضى، فتات الخبز البائت، لمن يريد!

□ □ □

ونحن نعرف لماذا تصرّ واشنطن على التعامل معنا من البوابة «الإسرائيلية».. وعلى أساس مشروع التوطين... وباستصغار.. وامتهان؟! ولكننا لا نعرف -حقاً- ما الذي يجعلنا نقبل، لا بل و«نخطّط» وننظم مجمل شؤوننا وسياساتنا على هذا الأساس؟!

والقصة، باختصار، أن تصفية القضية الفلسطينية، تتطلب تحسين شروط الحياة والإقامة والوجود السياسي للاجئين والنازحين في الأردن، مثلما تتطلب خصخصة القطاع العام الأردني لتمكين البرجوازية الفلسطينية من الحصول على «وطن»! وطالما أننا وافقنا على ذلك، وليس لدينا بديل عنه؛ فلن نأخذ حتى ثمنه!

والمشكلة أننا نسينا، عندما وقّعنا ووافقنا و«خططنا»، أن أصل المشكلة هو أن كياناً غريباً عدوانياً قام، بالقوة، على أرض فلسطين العربيّة، وشرّد شعبها الذي لجأ ونزح مليونان منه إلى بلدنا. وأن هذا كلّفنا ويكلّفنا، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ وأنه لا معنى للسلام بين الأردن وذلك الكيان الغريب العدواني، بدون إيجاد حل عادل لما تسبب به للشعب الفلسطيني.. ولنا، من مصائب! وهي مصائب لا تنتمي إلى الماضي.. بحيث نقول «اللي فات مات» بل هي مصائب تشلّ حاضرنا، وتسدّ أفق مستقبلنا!

إننا نستهلك في الأردن (٩٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً، تغطّي مواردنا الطبيعية المتجددة منها (٥٦٠) مليون متر مكعب، بينما نستنزف، لتغطية العجز، مواردنا الجوفية غير المتجددة، مما يهددها بالنضوب، ويهدد أرضنا بالتملح والخراب! وهذه المصيبة الاستراتيجية، ليست ناجمة عن كون الأردن فقيراً بموارده

المائية! كلا! بل هي ناجمة عن توطين مليوني لاجيء ونازح طردتهم «إسرائيل» باتجاهنا! ولولا هذا العدوان «الإسرائيلي» لكانت المعادلة المائية في الأردن أكثر من مريحة، ولكان لدينا فائض مائي يبلغ (١١٠) مليون متر مكعب!

ولولا التوطين وخدّامه من تجار الأراضي، لما استهلك الاسمنتُ حقولَنا، وأتى على قمحنا وضرعنا! ولما كنا بحاجة إلى كل هذه «البنية التحتية»، وكل هذه الجسور والأنفاق والاوتوسترادات، ومنشآت ودوائر الخدمات الأخرى، البلدية والصحية والاجتماعية والمدنية والتجارية، وسواها! ولما نشأت، عندنا، هذه الطبقة الممتدة من البرجوازية الكمبرادورية، الكبيرة والصغيرة، التي لا يشبعها مال قارون!

لولا التوطين، كنا تطوّرنا بشكل أهدأ، وبكلفة أقلّ، وبالحفاظ على ثروتنا من الأرض الزراعية، ومن الموارد المائية، ولما كنا دخلنا في قصة تجارة الأراضي وتجارة السياسة على هذا النحو المدمّر، ولما كان نسيجنا الوطني هشاً إلى هذا الحدّ، ولما كانت حزمة الأمان الاجتماعي.. ضرورية إلى هذا الحد!

□ □ □

لم يتأذَ بلد في المنطقة -بعد فلسطين- مثلما تأذى الأردن، جرّاء العدوان الصهيوني، والاغتصاب الصهيوني، وقيام الكيان الصهيوني... وعندما فاوضنا وسلّمنا، نسينا.. وتذكرنا -حسب- فتات الأشياء.. ونخب السلام الدافيء!

□ □ □

لم يتأذَ بلدٌ، مثلما تأذى الأردن بالتوطين.. الذي تحمّلناه وحملناه، أملاً بالتحرير.. فإذا القصة تنتهي.. بحزمة الأمان الاجتماعي.. وبالمساعدات.. «الإسرائيلية»!

□ □ □

بمناسبة الاستقلال، صار الكلام عن (الانفصال) و(القطرية) بدون معنى، لأن المطروح ليس أكثر من الاستقلال، بل ما هو أقلّ منه. والمهمة الملحة الآن، هي الدفاع عن استقلالنا «الكرتوني» بالذات؛ وليس تجاوزه. وكل كلام قوموي في هذا السياق هو مزاودة سخيفة، وهروب من المعركة الفعلية إلى معارك مع طواحين الهواء!

وبمناسبة الاستقلال، نقول إن الأردنّ ليس مصادفة فائضة عن الحاجة؛ وليس مجرد (انفصال)، بل هو مجتمع ووطن ودولة: مجتمع مهدد بالانحلال، ووطن مهدد بالتقسيم والاحتلال، ودولة مهددة بالزوال! فهل مَن ينتخي للأردن؟ أم أن هذا البلد لا بواكي له؟!

لا..

والتينِ * والزيتونْ

وطورِ سينين، وهذا البَلَدِ المحزونْ

لقد حَمَلنا هذه الأرض على الأكتاف، فما أنَّتْ.. لأنّ حِمْلَ الأحبابِ لطيفٌ.. فهل تظلُّ لنا بقيةٌ من أرضٍ تحملُ أكتافَنا.. أم نقولُ وداعاً لزمانِ الوطن؟

وهل يكون كلُّ هذا الوجد، وكلُّ هذا العَرَق والدّم، من أجل أن يقتنع «المستثمرون»، يهود الخارج ويهود الداخل، بأننا نصلحُ للاندحار والموت، وبأن أرضنا تصلح للشراء، وأنّ ما بنيناه بالكدّ، يصلح للسرقة العلنيّة، وأن ما حفرناه بالأظافر في مناجم الفوسفات والإسمنت وملاّحات البوتاس، يصلح للتداول في خزائن شايلوك؟

نحن،

نحن «المغرضين»! المحزونين! لا نسأل المغفرة.. ولا نطلب فرحاً مستحيلاً حين يبكي البشر والحجر والشجر؛ ولكننا، حسب، نسأل (عراراً): لماذا علّمتنا أن الأردنّ أحلى وأغلى من الجنّة؟

ألكي ننتهي إلى النار؟

□ □ □

حسناً إذن،

البلادُ مفتوحةٌ مُباحَة! فاهتبلوا الفرصةَ أيها السادة !

خذوا كلّ شيء: الأرض وما فيها وما عليها! انفجار الصبا والماء والرمّان في وادي السير! والغصون والعصافير والذكريات وكُتُب غالب هلسا، ودفاتر الأشعار، وأغاني

---

* الميثاق ١٩٩٧/٦/١١

عبده موسى: وخذوا الريحان من شبابيك السلط، بل خذوا الشبابيك.. والسلط.. و«مصرعَ النَفْس الأبيّة!»

حسناً إذن،

لا تتورّعوا عن شيء! لا تتركوا لنا شيئاً غير الدموع..

فمن حقّنا أن نبكي!

من حقّنا أن نودّع حلمنا الوطني بالنحيب!

من حقنا أن نقبّل قَدَميّ الأرض، قبل أن يستوطنها اليهود!

من حقنا أن نغازلَ عنبَ السلط.. قبل أن يسمّمه اليهود!

من حقنا أن نحبَّ هذا الأردنّ الحلو قليلاً.. قبل أن يرتقي دَرَج المقصلة!

من حقنا –ونحن نخسرُ بلداً– أن نقول:

إننا نخسر بلداً!

وتذكروا:

إنه بَلَدٌ هذا الذي نخسره، لا لعبة شطرنج!

إنه بَلَدٌ هذا الذي يُغْتَصَب ويُنْهَب.. وليس دكانَ خردوات!

إنه بَلَدٌ هذا الذي يفقد سيادته وكبرياءه وأرضه وماءه ومؤسساته... وليس فندقاً مشبوهاً على الطريق السياحي!

إنه بَلَدٌ.. بَلَدٌ بكامله يرحل الآن..

ومن حقنا أن نبكي بلداً بكامله!

□ □ □

نحن،

نحن «المغرضين»، أبناء الحراثين، نعرف أننا أبناء حرّاثين.. وأن هذه الأرض التي

خرجنا من صلبها، واستشهدنا في حبها.. هي «وعدٌ» لغيرنا! ونعرف أننا زائدون عن الحاجة! وأن المزاد مفتوحٌ على مصراعيه! شراءً وبيعاً ونهباً! ونهباً وبيعاً وشراءً! ونعرف أننا خارج اللعبة الجديدة: وأن زمن البناء انتهى، وجاء زمان «الخير»:

عنزاً شامية، رجاءً،

صرّةَ ملابس مستعملة،

سرديناً،

-ولو كان بلا صلاحيّة-

بقيّةَ أحمر شفاه للمدام

وصندلاً -ولو ممزقاً- للصغير!

لسنا -معاذ الله- شحاذين! بل «شيوخاً» مسجلين على قوائم الجمعيات الخيريّة!

□ □ □

كلاّ!

شكراً! لا نريد العنز الشامية، ولا نظرةَ الحنان، ولا لمسة التعاطف من النساء البورجوازيات اللواتي يعملن «الخير»، لأن أزواجهنّ يعملون الشر!

كلا! لا نريد سرديناً ولا صندلاً -ولو جديداً-

فقط، نريد أن نبكي بلداً نخسره!

فقط، نريد.. أن.. نبكي.. بلداً.. نخسره!

□ □ □

والأردن! يليقُ به البكاء!

أليس هذا موئل الشمس؟!

أليس هذا موئل الأنباط، صنّاعَ الحضارة والبُناةَ المقاتلين؟!

أليس هذا موئل الذين أنطقوا بلاد الشام، العربيةَ الفصحى؟!

أليس هذا موئل الغساسنة، كابراً عن كابر!؟

أليس هذا موئل العشائر التي حملت سيوفُها وخيولُها، بني أمية إلى آخر الأرض.. فإنْ ضاقت بهم، «ألحقوا الدنيا ببستان هشام؟!»

أليس هذا الأردن الذي تصدّى -بدماء صايل الشهوان ورفاقه- للمصفّحات الإنجليزية!

أليس هذا هو الأردنّ الذي على مِهاده قاتل الفلاحون جيلاً وراء جيل، من أجل أن ينتصر القمح على الصحراء؟

أليس هذا هو الأردنّ الذي أحببناه حلماً بالغد الآتي.. بإرادة النصر والبناء!!

أليس هذا هو الأردنّ الذي في حجم بعض الورد -كما تغني فيروز- وقادرٌ على الإيذاء -كما كان يقول أبومصطفى!؟

ألا يستحقُّ هذا الحبيب، البكاءَ بصوتٍ عالٍ؟!

وهل هناك قوةٌ يمكنها أن تمنع مفجوعاً من العويل؟!

□ □ □

استدراك

- تجري في الأردن -الآن- عمليّة نهب تاريخيّة، تتيح «للمستثمرين» الأجانب والكمبرادور المحلي، الاستيلاء علي مجمل الأراضي والعقارات والثروات والمؤسسات الوطنية.

- وتجري في الأردن -الآن- عملية تفكيك بنى الدولة، وتحطيم دورها الاقتصادي - الاجتماعي؛ بينما يتم التخلي، نهائياً، عن كل اتجاه تنموي؛ في إطار مشروع شامل لخصخصة الوطن، و«تأميم» المجتمع، وتكميم الأفواه.

- وتجري في الأردن -الآن- عملية تقزيم لكل الهيئات والقيم، في إطار حملة شاملة لتحطيم المعنويات، ومقدرات الصمود الشعبي، والحصانة الوطنية!

- وتجري في الأردن -الآن- عملية تثبيت وتسييس التوطين القائم والقادم! وتحويل

الأردن إلى كانتون متصل «وحدوياً» بكانتونات أوسلو!

- وتجري في الأردن -الآن- حملة اختراق صهيونية واسعة النطاق، ومتعددة الأهداف، ومآلها تحويل الأردن -واقعياً- إلى مستعمرة إسرائيلية!

- وتجري في الأردن -الآن- وبدون وازع من ضمير، مواصلة عملية الاستنزاف العدواني للموارد المائية، والمقدرات البيئية، والتحضير لانتصار الصحراء، والتصحر -نهائياً- على القمح والياسمين!

- وتجري في الأردن -الآن- محاولات محمومة لإقناع الأردنيين بأن وطنهم ليس أكثر من مصادفة بائسة، وبأنهم ليسوا سادةَ بلدهم، بل بعض من بعض سكّانه، وأن أكثر ما يمكنهم أن يحلموا به أن يصطفوا بالدور لبيع ما بقي لديهم من أرض.. وكرامة!، فيلهثون زمناً، قبل أن يصل بهم الحال، إلى «العنز الشامية!»

□ □ □

الأردنّ مستباحٌ!

والكيانُ الأردني يخرج من الكيان!

والأردنيون.. كتلةٌ سكانيةٌ زائدةٌ في زمان الخصخصة، ولا مكان لهم في البورصة أو في الأوكازيون!

وأرضنا تُباع، وتُسْتَنزَف وتُخَرَّب وتذوي!

وذاكرتنا تُمْحَى، وعقولنا تُهان، وقلوبنا تُكْسَر!

وأهلنا -الأُباة- يبيتون على الطوى والعطش والخوف والاذلال... وليسوا يملكون حتى الحقّ في البكاء!

ونحن...

«إقليميون».. أو «مغرضون»!

□ □ □

فاشهدْ يا قَلَمْ

أننا لم نَنَمْ

أننا لم نقفْ بين (لا) و(نَعَم)!

في المقال اقتباسات من أمل دنقل. والمقال مكتوبٌ على شرف شيخ أردني جليل، يتوقّف عن التدخين يوم الثلاثاء، لأنه يقتطع من سجائره -وهي متعته الوحيدة- ثمن نسخته من «الميثاق»!

توضيح

طَلَبَ * إليّ القائد الوطني الكبير، الدكتور عبدالرحمن شقير، أن أكتب مؤيداً «الوحدة الوطنية». وهو طَلَبٌ يضمر شعوراً، عند الدكتور، أخفاه، كَرَماً وتواضعاً وأدباً، بأنني أقف في الموقع المضادّ للوحدة الوطنية.

وما كنتُ -والحقّ- لآبه بشعور كهذا لو لم يكن صاحبه هو الدكتور عبدالرحمن شقير، بما يتمتع به من قوّة الضمير وصفاء الشعور والبراءة من الأغراض الدنيويّة.

وإذا كان الدكتور شقير يشعر بأنني «غير وحدوي» فهذا يعني أن طروحاتي السياسية، قد تكون ملْتبسةً عند فريق من الوطنيين الأردنيين، مما يقتضي التوضيح تواً.

ولقد كنتُ أظنّ أنني واضحٌ بما فيه الكفاية؛ سيما وأنني قيّدتُ نفسي بألاّ أكتب لهواً أومَلَقاً أو حَشْواً أو تعمية؛ بل استناداً إلى فكرٍ نظاميّ لا يقبلُ الفوضى، وبدقّةٍ صارمةٍ، وبوضوحٍ شامل، لا يجاملُ ولا يخاف ولا يرغب، بل يواجه مغامرة الفكر بدون حزام أمان، ساعياً إلى إنتاج نصٍ بلا هوامش أو رتوشٍ أو ظلال.

ومع ذلك، سأحاول أن أوضّح نفسي:

إنني أكدح -بالمعنى الحرفي للكلمة- فكراً وكتابةً، من أجل تأسيس عقلٍ جديد للنضال الوطني والقومي. والقارىء المنتبه يلاحظ أنه من الصعب أن ينسَبني إلى أيٍ من المدارس الفكريّة السابقة. وأنا أعترف أن حركة الفكر التي أسيرُ في جدلها، وأحاول التعبير عنها بنصوص أدبية ساخنة، تحيّر الذين تعوّدوا أن يضعوا الكاتب في خانةٍ معروفةٍ من الخانات المعتادة.

لقد كنتُ -ومازلتُ- ماركسياً، أي منتسباً للتقليد الماركسي. وهذا التقليد ليس ضيّقاً

* الميثاق ١٩٩٧/٦/١٨

أو حَرْفياً كما تعوَّد أن يراه أولئك الذين لم يعرفوا من الماركسيَّة سوى المدرسة الشيوعية الكلاسيكية بتيّاراتها. وأنا أفيدُ، في عملي الفكري - السياسي، من مفكّرين ماركسيين كبيرين، أحدهما عربي لبناني هو الشهيد مهدي عامل، وثانيهما إيطالي هو الفيلسوف الكبير أنطونيو غرامشي. وهما يشكّلان، عندي، معاً، ضميراً علمياً يضيء لي قراءة التاريخ الاجتماعي للبنية الأردنية في إطارها العربي، ويفتح أمامي طريقاً بكراً نحو جدل الاجتماعي والوطني، والقطري والقومي، في الواقع التاريخي العربي.

وقد كنتُ -ومازلتُ- يسارياً: لا بالمعنى المعهود المشتقّ من الأدبيات والتحزّبات الصغيرة؛ ولكن بالمعنى الكبير الذي ينبني على حركة فكرٍ تنطلق من مواقع الشعب الكادح، وتؤول إليها.

وقد كنتُ -ومازلتُ- قومياً: لا بالمعنى الطوباوي الأيدولوجيّ؛ ولكن بمعنىً آخر، يتجسّد في الضرورة العيانية التقدمية لوحدة الأقطار السورية في إطار عربي مفتوح على أشكال يصنعها التاريخ من التضامن والاتحاد.

وقد كنتُ -ومازلتُ- مناهضاً ثابتاً للصهيونية وكيانها العدواني الجاثم على أرض فلسطين العربيّة؛ لا بالمعنى المعتاد للكراهيّة العربيّة للعدوّ الصهيوني؛ ولكن بمعنى الإدراك الواقعي للصراع التاريخي بين الشعوب العربية والهجمة الصهيونية. وهو صراعٌ لا مفرّ منه، ولا مفرّ من القيام بواجباته النضالية حتى النهاية، أعني حتى كسر الهجمة الصهيونية وإزاحتها من طريق النهضة العربية التي يصنعها الكادحون، فكراً وغلالاً وصناعة.

ولأن الفكر، إذا خرج عن سياقه، يتوه؛ ولأن السياسة ممارسة محدَّدة بالهُنا والآن، أي بالبنية الاجتماعية التاريخية المحدَّدة التي فيها تتم ممارسة السياسة؛ فأنا أردني حتماً. وإذا تخلّيتُ، لحظةً واحدةً، عن هذا التحديد، فلن أكون، في منطق التاريخ، سوى صفراً على الشمال!

فالمرء لا يفكّر في المطلق وبالمطلق، بل في مجتمعٍ معيّن، ومن موقع طبقي معيّن، وفي زمن تاريخي معيّن. وعليه، فلا يمكن للأردني أن يكون قومياً أو إسلامياً أو يسارياً أو «فلسطينياً»، إلاّ تعبيراً عن موقعه الاجتماعي في البنية الأردنية!

وللبنية الأردنية تاريخ اجتماعي هو نقيض التأريخ المدرسيّ الرسمي، مثلما هو نقيض التأريخ الذي صاغته، نتفاً وظلالاً، معارضةٌ لم تكتشف ذاتها التاريخية، في البنية التي تسعى إلى تغييرها بالذات!

وتاريخ البنية الأردنية الاجتماعي –وهو الوحيد الحقيقي لأنه، بالذات، اجتماعي– هو تاريخ نضال الكادحين من الفلاحين والرعاة، ضدّ ارستقراطيات البادية، من أجل تأمين الشروط السياسيّة لازدهار الإنتاج الفلاحي وتطوّر القوى المنتجة، في نهايات العهد العثماني. فالكادحون هم الذين بنوا، بعرقهم ودمائهم، الكيان الأردني الحديث، الذي منع الاستعمار اندماجه بالشام، وأعاق، بالتالي، تطوّره الممكن. فانفتح، في داخله، ساح الصراع بين القوى المرتبطة بالإنتاج، وبالتالي، بالأرض، والوطن؛ وبين القوى الكمبرادورية المرتبطة اقتصادياً، وبالتالي، سياسياً، بالقوى الخارجية : بريطانيا، فأميركا، فإسرائيل!

وعليه، فأنا وطني أردني. وهذا معناه أنني في خندق الكادحين ضد البورجوازية. وفي خندق التنمية الوطنية ضد الكمبرادور، وفي خندق الإنتاج ضد الاستهلاك، وفي خندق الأرض ضد السماسرة، وفي خندق الوطن ضد الإحتلال، وفي خندق فلسطين ضد الصهيونية، وفي خندق الهلال الخصيب ضد "إسرائيل الكبرى"، وفي خندق الاستقلال ضد التبعية، وفي خندق الوحدة ضد التجزئة والتقسيم!

من الكادحين،

وإلى الكادحين.

حركة فكرٍ واحدةٌ تنسجُ الاجتماعيَّ والوطني؛ القطري والقومي، السياسي والثقافي؛ وتُبادرُ التاريخ!

□ □ □

وبعد،

هل يمكنني الآن أن أقول قولاً غير ملْتبسٍ في «الوحدة الوطنية»؟!

إنني، بالطبع، لستُ مع وحـــدةٍ تضم الكادحين والبـــورجـــوازيين: الوطنيين والكمبـرادوريين؛ الوحـدويين والانقسـاميين؛ مناهضي الصـهـيـونيـة وأصـدقـاء "إسرائيل"...

فهل هذا واضح ؟

أما الوحدة الوطنية لشعبنا الكادح -بكل مكوّناته- فهي الإطار الوحيد الممكن لكلّ نضال وطني، قومي، تقدمي. وهي الأساس لاستقلال الأردن وسيادته وقدرته على مجابهة الغزو الصهيوني، وإعلاء صروح التنمية الوطنية والثقافة الديمقراطية على أرضه.

ويبقى أن ما يجمع الأردنيين والفلسطينيين هو مشروع الوحدة القومية.. لا الوحدة الوطنية. وهو ما يعني وحدة الأردن المستقل الحر مع فلسطين المستقلة الحرّة في إطار النضال ضد الاستعمار والصهيونية، وليس «وحدة» الأردنيين والفلسطينيين.. في الأردن... وفي سياق الخضوع للاستعمار والصهيونية! فهذه «الوحدة» لها اسم واحد.. هوالوطن البديل!

□ □ □

- الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية، أولاً.

- العودة غير المشروطة للاجئين والنازحين إلى أرض فلسطين، أولاً.

هذا هو المدخل الصحيح لوحدة الشعبين الأردني والفلسطيني.. وسواه مداخل تقود إلى كوارث جديدة!

□ □ □

العودة أولاً

والوحدة ثانياً

والعودة ليست قراراً «إسرائيلياً»، نعرف أنه مستحيل طالما أننا لا نستطيع أن نفرضه:

العودة قرار نتخذه نحن.. بالاعتراف الصريح، المؤسسي والقانوني، بالهوية السياسية لفلسطينيي الأردن، باعتبارهم لاجئين ونازحين ومقيمين.. لا "أردنيين من أصل فلسطيني!"

العودة قرار نتخذه نحن.. بوقف التدفّق السكاني من الضفة الغربية وغزة ومخيمات لبنان وسورية.. باتجاه الأردن!

العودة قرار نتخذه نحن.. بتحفيز مواطني الضفة الغربية المقيمين في الأردن، اقتصادياً وسياسياً، على العودة إلى مدنهم وقراهم!

والعودة قرار نتخذه نحن.. بطرح قضية اللاجئين والنازحين، باعتبارها قضية الأردن الأولى، التي ، بدون حلها ، سنظلّ في مصيدة "السلام مقابل التوطين"!

□ □ □

العودة موقف وممارسة وثقافة.. وليست شعاراً!

العودة مشروع وطني للنضال.. وليست أحلاماً رومانسية.

العودة حالة وعي وإصرار ونضال... وليست شمّاعة للانتهازيين.

العودة... قرارنا نحن!

العودة أولاً

والوحدة .. ثانياً.

سنقاوم

شرّفنا ★ الوطني الكبير، الأستاذ حمد الفرحان، بزيارة ودّ وتضامن إلى مكاتب صحيفة «الميثاق». وكانت جلسة ممتعة، غنيّة، بأفكارها ولطائفها، انتقلت بالزميلات والزملاء، إلى أجواء العمل الوطني والتنموي في الخمسينات؛ إذ تذاكر أبومناف والخال مريود التل، حكايات وزارة «الاقتصاد الوطني»، التي كانت، بين ١٩٥٢ و١٩٥٧، معقلاً من معاقل الحركة الوطنية وحركة التنمية والنهضة في بلدنا؛ يقودها وكيل الوزارة -بل الوزير الفعلي- الأستاذ حمد الفرحان؛ وإلى جانبه فريق من الكادرات المؤهلة التي تمثل الطيف الفكري السياسي الأردني من الشباب -آنذاك!- سعد التل، وزياد عنّاب، ومريود التل، ويعقوب عويس، ومحمد النوباني، وعيسى مدانات، وميشيل مدانات، ومحمد عايش ملحم، وحسني حداد، وعلي الخصاونة، وعبدالوهاب المجالي.

وهؤلاء «الشباب»، كانوا يشكّلون معاً، وبقيادة الأستاذ حمد الفرحان، حزباً للتنمية الوطنية، وبناء القاعدة الانتاجية للأردن الحديث. وقد أظهرت «الوثائق البريطانية» عن تلك الفترة، مدى العداء الذي كانت تكنه السفارة البريطانية في عمان لوزارة الاقتصاد الوطني الأردنية، ولمشاريعها التنموية الجريئة؛ مثلما حدثنا أبومناف وأبوطارق، عن حالة العداء السافرة، آنذاك، بين وزارة الاقتصاد الوطني، و«النقطة الرابعة»، طليعة الاستعمار الأميركي في الأردن!

اشتغلت وزارة الاقتصاد الوطني بين ١٩٥٢ و١٩٥٧، أيّ في ذلك الزمان الخاص الاستثنائي الذي لمع، في تاريخ الأردن المعاصر، على الحدّ الفاصل بين نهاية العهد القديم - الانتدابي الذي بدأ، عملياً، بتولّي الملك الشاب سلطاته الدستورية - وبين عهد الاستعمار الأميركي (المؤقت بإذن الله) الذي بدأ، عملياً، بالانقلاب على حكومة

★ الميثاق ١٩٩٧/٦/٢٥

سليمان النابلسي في ربيع ١٩٥٧.

وكان ذلك الزمان الاستثنائي، زماناً للبشارة والنهضة والتقدم وانطلاق الحركة الوطنية الديمقراطية، وقوى الاستقلال والبناء: وهي قوى وجدتْ لنفسها موقعاً في الجهاز الحكومي... وبالذات في وزارة «الاقتصاد الوطني» التي غدت، آنذاك، أداة فعالة للتنمية الوطنية.

وضعت وزارة الاقتصاد الوطني، بجهودها الذاتية، الدراسات الأساسية، وأقامت البنى التحتية والأطر المؤسسية، لعدد كبير من المشاريع التنموية التي أسهمت في تخليق «الكتلة الأساسية» للاقتصاد الأردني. ومن هذه المشاريع: ميناء العقبة، ومصفاة البترول، و«البوتاس»، و«الفوسفات»، و«الإسمنت»... بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع المتوسطة والصغيرة.

ويروي لنا الأستاذ حمد الفرحان، تفاصيل المعركة التي خاضتها وزارة «الاقتصاد الوطني» مع مراكز النفوذ الكمبرادورية (وكلاء شركات المحروقات الأجنبية)، ومع الانتداب وحلفائه، من أجل تأسيس مصفاة بترول.. أردنية... فندرك أن كل لبنة في بنائنا الاقتصادي الوطني، لم «تهبط من السماء»، بل صنعتها إرادة تحدٍ وسواعد عمل في خضم معركة!

ويروي أبومناف ويروي.. وتأخذه الحماسة، فتنطلق الروح الشابّة، من بين يديه، لتهزأ بالسنين! وبالاستعمار الأميركي الذي يوجع القلوب الحرّة؛ وبالاستعمار «الإسرائيلي» الذي هو الجلطة الدماغيّة بعينها!

□ □ □

... وكانت ذكريات وزارة «الاقتصاد الوطني»، حافزاً للتأمل فيما وصلنا إليه، بعد أربعين عاماً من الانقلاب الأميركي. فبالرغم من اللحظات الوطنية المضيئة التي صنعتها حكومات وصفي التلّ في مجال البناء الوطني؛ ولحظات الاستقلال النسبي الناجمة عن التطور العميق للعلاقات الأردنية – العراقية، فقد انتهينا إلى وضع الدولة الثانوية التي لا تملك مشروعاً تنموياً، ولا عزماً نهضوياً، ولا استراتيجية للبناء

الوطني، ولا ثوابت ومبادىء للسياسة الخارجية، بل تلخّص كل دعاواها في نداء استغاثة واستجداء لتمويل حزمة صغيرة من إجراءات «الأمان الاجتماعي» على أساس المعالجة الجانبية الموضعيّة للفقر؛ وتضطر إلى تسويق هذا «المشروع» بتخصيص معظمه لتوطين المخيمات!

أين كنّا؟

وأين صرنا!؟

وأين هي العلامات الفارقة في مسيرة بدأناها بوزارة تشكل حزباً «للاقتصاد الوطني»، واختتمناها بوزارة تشكّل حزباً أميركياً ضد الاقتصاد الوطني، وضد الأردنّ، واستقلاله ومصالحه الحيويّة... وأعني «وزارة التخطيط» التي، تمثل، الآن، نقيضاً تاريخياً، في المعنى والتفاصيل، لكلّ ما آمن به، وسعى إليه البناةُ الأوائل، وتجسّد بالعرق والدموع!

كنّا، في الخمسينات، نبني.. ضدّ إرادة الكمبرادور والسفارة البريطانية.. والنقطة الرابعة!

والآن، وقد «انتصرت» قوى الكمبرادور، و«انتصرت» السفارة البريطانية.. والنقطة الرابعة الأميركية.. والسفارة «الإسرائيلية».. صار مطلوباً إلغاء كلّ ما بنيناه بخصخصةٍ شاملةٍ هدّامة تلغي، من حيث المبدأ، دور الدولة الاقتصادي، مقدمةً لإلغاء «الدولة» نفسها! فالدولة التي ليس عندها مشروع نهضة، وليس عندها مشروع تنمية، وليس عندها استراتيجية للتقدم، وليس عندها ثوابت... حتى إزاء القدس التي زرعتها في قلوبنا دماء آبائنا وأجدادنا من بواسل الجيش العربي الأردني... ليست ضروريةً.. ويمكن «استبدالها»!

□ □ □

الأردن ليس مصادفة!

والشعب الأردني.. ليس قطيعاً..

وللدولة الأردنية.. رسالة نسجها الوطنيون الأردنيون، بالدمّ، رايةً لأول حكومة وطنية

في شرق الأردن، قامت (١٩٢٠) ،بالإضافة إلى تنظيم الشؤون المحلية في «الشمال»، من أجل:

- رابطة وطنية للعش الصغير (الأردن:)
- المحافظة على استقلال ما تبقى من الدولة العربية السورية بعد ميسلون.
- وحدة سورية والعرب.. في مجابهة الاستعمار والصهيونية!

□ □ □

هذه رسالة الأردنّ، رسالة البناء والنضال والوحدة!

وسيحمل الوطنيون الأردنيون، هذه الرسالة دائماً!

□ □ □

وإذا كان الغزاة الاستعماريون والصهاينة، قد «انتصروا»، وفرضوا على الأردن، الكبير في رسالته، أن يكون بلا رسالة، نهباً لعصابات الكمبرادور، وساحةً خلفيةً «لإسرائيل»... فنحن لا نملك أن نُهْزَم.. وليس لنا خيار آخر سوى المقاومة!

وسنقاوم!

الاستشراق حول الأردن!

شربنا * نخب طارق التل .. فطارق هو القوة المحركة وراء هذين اليومين الباريسيين من النقاش العلمي الخصب حول «السياسة والدولة في الأردن بين ١٩٤٦ و١٩٩٦».

لقد اجتهد التل، وزميله ريكاردو بيكو، من معهد الدراسات والأبحاث عن الشرق الأدنى المعاصر (هيئة فرنسية) في ترتيب برنامج منتج لندوة علمية دولية، يشارك فيها أبرز الباحثين في الشؤون الأردنية وفي الدوائر الأكاديمية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد شرفني المعهد بدعوتي إلى المساهمة في مناقشات الندوة، وإلى تقديم وجهة نظري حول العلاقة الأردنية – الفلسطينية، وذلك بصفتي مشتغلاً في القضية العربية الأردنية، وصحفياً. ولقد أتاحت لي هذه المشاركة المستقلة عن الموقف الرسمي وعن القيود الأكاديمية، نصت انتباه المشاركين إلى حقائق أردنية مطموسة، مما أزعج، في آن معاً، أوساط السفارة الأردنية والأوساط المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، فقد كنتُ سعيداً بنجاحي في جذب انتباه العديد من المستشرقين إلى الاهتمام برؤى الحركة الوطنية الأردنية.

ولكن الفضل ينبغي أن يُنْسَب لأهله، فالذي وضع الإطار العام الذي تحركت فيه الندوة هو صديقي العزيز طارق التل، الوطني الأردني الغيور والأكاديمي اللامع، الذي عمل، بدأب، على توجيه الباحثين نحو الاهتمام «بالعامل الأردني الداخلي.» وهو انجاز هام على المستوى الأكاديمي، كما على المستوى السياسي.

ان المنظور المستقرّ للاستشراق حول الأردن، يتجاهل، تقليدياً، العامل الداخلي الأردني، ويحدّد نفسه بالنظر إلى الأردن من وجهة نظر العلاقات الدولية، القضية الفلسطينية، و«إسرائيل»، ومصالحها والعلاقات معها. أمّا الأردن نفسه، كيانه

---

* الميثاق ١٩٩٧/٧/٩

ومجتمعه وقواه السياسية وصراعاته الداخلية، وحقوق ومصالح شعبه، فذلك كلّه مغيَّب بالكامل. فكأن الأردن إطارٌ مُفْرَغ ساكن محدد بالسياسة الخارجية. فهو موضوع للقوى الخارجية، وليس ذاتاً.

ولذا، فقد يكون الأردن منطقة نفوذ «إسرائيلية» أو «عامل استقرار للمنطقة» أو «مكاناً ملائماً آمناً لتوطين اللاجئين والنازحين» أو «لإقامة الدولة الفلسطينية»... ولكنه (الأردن) ليس مجالاً للبحث بصفته مجتمعاً له تاريخه ومصالحه وثقافته ومشروعه الوطني. وهذا ينسحب، بالطبع، على كل موضوعات البحث: فلا ينظر الاستشراق «مثلاً» إلى تماسك النظام السياسي الأردني في الخمسينات والستينات، من وجهة نظر عوامل القوة الداخلية، بل من وجهة نظر الدعم الخارجي. وهكذا!

والجديد الذي ميّز ندوة باريس،أن اتجاه البحث والحوار فيها، قد تركز، لأول مرة، على العوامل الداخلية، باعتبارها الأساس، أو باعتبارها مؤثراً لا يمكن تجاهله. وقد طرحت الندوة على المشاركين فيها، ابتداءً، أسئلة أساسية، منها:

- ما هي طبيعة التحالف (الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي) الذي دعم النظام السياسي الأردني، وبخاصة عند نقاط التحول التاريخية؟

- وفي هذا الإطار، ما هي طبيعة التوازنات بين القوى الداخلية والقوى الخارجية، المؤدية إلى استمرار النظام السياسي وتحديد سياساته الخارجية.

- وما هي طبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية في الأردن، وما هو مآلها.

- الوجود والدور الفلسطيني والهوية الفلسطينية في الأردن؛ وما فائدة تحليل العلاقة الأردنية - الفلسطينية، في بعدها الداخلي، من أجل فهم وتحليل التوتر الاجتماعي - السياسي في الأردن.

وفي هذا الاطار العام، انعقدت الندوة:

- الباحث لورانس التل، - وهو أمريكي من أصل أردني - من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، قدم ورقة بعنوان: «من عبدالله إلى الحسين: تماسك القوة الهاشمية في الأردن، ١٩٥٤ - ١٩٦٧».

- الباحث فواز جرجس، البروفسور في الدراسات الدولية والشرق أوسطية في كلية سارا لورنس/ نيويورك، قدم ورقة بعنوان: «في ظل ناصر: الأردن في الحرب العربية الباردة، ١٩٥٤ - ١٩٦٧».

- الباحث بول ليلور، المحاضر في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة آيدنبرغ، قدم ورقة بعنوان: «أيلول الأسود/ أيلول الأبيض: وجهات نظر متصارعة حول علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ - ١٩٧١».

وقد حاولت هذه الأوراق، والمناقشات التي دارت حولها، بالإضافة إلى رصد وتحليل العوامل الخارجية المؤثرة داخلياً، وعناصر الأداء السياسي للقصر، تسليط الضوء على التركيب الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي الداخلي، ودوره في تشكيل مجمل الصيغة الأردنية، ومكانها في العملية التاريخية.

□ □ □

في الجلسة الثانية، قدم السيد بول كنجستون، البروفسون المساعد في دائرة العلوم السياسية في جامعة تورنتو، ورقة ممتازة بعنوان: «بريطانيا وسياسة تحديث الأردن، ١٩٥٤ - ١٩٥٨» ركزت على الدور التنموي الوطني الذي لعبه، في تحديث الأردن، فريق وزارة الاقتصاد الوطني، الذي ترأسه الأستاذ حمد الفرحان، وضم فريقاً مميزاً من الكادرات (راجع مقالنا في الميثاق، العدد الرابع عشر) وكان هذا الدور، تعبيراً عن تطور ونموّ قوى اجتماعية أردنية حديثة تسعى إلى التصنيع والتحديث بالاستناد إلى رؤية تنموية وطنية استقلالية، وجدت لنفسها مكاناً في جهاز الحكم، بالرغم من المعارضة البريطانية والرجعية.

أما الباحث بريان ديفيس، من دائرة العلوم السياسية في جامعة كولومبيا - نيويورك، فقد قدم ورقة حول «معضلة الاصلاح الاقتصادي» في الأردن، انطلقت من وجهة نظر صندوق النقد الدولي باعتبارها إطاراً معيارياً. ويؤكّد الباحث أن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومات الأردنية بالعلاقة مع صندوق النقد الدولي، لم يحقق أهدافه بل حقق فشلاً تاماً، وان الزيادة في النمو الحاصلة في فترة تطبيق البرنامج (١٩٨٨ وحتى الآن) ناجمة عن عوامل خارجية بالأساس.

ولا يناقش بريان ديفيس، للأسف، إذا ما كان «برنامج الإصلاح الاقتصادي»، بحدّ ذاته، صحيحاً أم لا: بل يركز على عدم قدرة الحكومات الأردنية على تطبيقه بكفاءة! وقد نبّهْتُ الباحثَ إلى الطبيعة الطبقية والسياسية للمقاومة السلبية التي تبديها البيروقراطية الأردنيّة لبرنامج التصحيح الاقتصادي، والخصخصة (راجع مقالنا «دفاعاً عن الترهل الاداري» – الميثاق، العدد السادس).

في اليوم التالي، وفي الجلسة الصباحية، قدم الباحث رعد القادري، محرر شؤون الشرق الأوسط في أكسفورد أنالتكا ، ورقة بعنوان: «السياسة الأردنية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي، ١٩٦٧ – ١٩٧٤.» رصدت الأحداث التاريخية للفترة، رصدا افتقر إلى التحليل، في حين قدمت الباحثة لوري براند، الأستاذ المساعد في العلاقات الدولية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، ورقة ممتازة بعنوان: «في البحث عن (أمن الميزانية): إعادة نظر في سياسة الأردن الخارجية.»

في هذه الورقة، سعت لوري براند إلى توضيح مفهوم «أمن الميزانية» أي تصميم الميزانية لمقتضيات الأمن، في «دولة ريعية»، توظّف مجمل سياساتها الخارجية للبحث عن مصادر تمويل ميزانية تؤمّن إضعاف المعارضة الداخلية، وتأمين استمرار النظام السياسي.

الباحث مالك المفتي، الأستاذ المساعد في دائرة العلوم السياسية في جامعة قدم ورقة بعنوان: «سياسة الأردن الخارجيّة: مصالح الدولة وطموحات القصر.» وقد حلل المفتي، في ورقته الممتازة هذه، التعارضات الناشئة بين الرؤى والمصالح والطموحات التي حددت، وتحدّد السياسات الأردنية التي لم تعبّر، دائماً، حسبما يرى الباحث، عن انسجام بين مصالح الدولة وطموحات القصر.

الجلسة الأخيرة في ندوة باريس، الجلسة الأكثر حرارة، تركّزت حول العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وشارك فيها الأستاذ عدنان أبوعودة، والسيدة لميس أندوني، و أنا.

وقد لاحظ الأستاذ أبوعودة، أن صدامات ١٩٧٠ قد أدت إلى انهيار الصيغة (الناجحة برأيه) للعلاقة الأردنية – الفلسطينية التي تأسست، بناءً على وحدة

الضفتين؛ وناقش تفاصيل هذا الانهيار، مؤكّداً أن الحلّ الاكثر واقعية لأزمة العلاقات الأردنية – الفلسطينية، يتمثل في إعادة تأسيس صيغة ما قبل ١٩٦٧، سواء أكان ذلك في إطار علاقة فدرالية أو كونفدرالية بين الضفتين أو في الضفة الشرقية فقط. واعتبر الأستاذ أبوعودة، أن إعادة تأسيس هذه الصيغة، تتطلّب أمرين: (١) عودة القصر عن موقعه الحالي باعتباره «أولاً بين متساوين» إلى موقعه الذي كان قبل ١٩٧٠، باعتباره مؤسسة جامعة فوق الصراع، فلا يكون «أردنياً» ولا «فلسطينياً» (٢) إصلاح الدستور الأردني ديمقراطياً، وصولاً إلى ملكية دستورية على الطريقة الأوروبية.

ومن جهتي ركزت على المعطيات التالية:

– ان تاريخ نشأة وتبلور الكيان الأردني الحديث يعود إلى القرن التاسع عشر؛ وهو، بالتالي، سابق، في تكوينه الأساسي وخصوصيته القطرية، على نشوء الدولة وعلى نشوء الشبكة المعقدة للعلاقات الأردنية الفلسطينية.

– ان كل مناقشة للوضع الأردني تتجاهل تاريخية التكوين الأردني وأصالته ووجوده السياسي وحقوقه ومصالحه الوطنية وهويته الخاصة، تتماهى، حتماً، مع المشروع الصهيوني الذي قام على أساس التجاهل الكامل لتاريخيّة التكوين الفلسطيني، من أجل إقامة الكيان الصهيوني (فلسطين: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.) وأن هذا الادعاء الايديولوجي الصهيوني كان الأساس وراء الحرب العدوانية، والمجازر، والتشريد القسري العنصري، ولمجمل الممارسات الصهيونية التي راح ضحيتها الشعب العربي الفلسطيني. وإنني أخشى أن تجاهل تاريخية التكوين الأردني الذي يصبّ، بالرغم من تعدُّد ألوانه، في القول بأن «الأردن أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.»، سيؤدي إلى جعل الشعب الأردني، ضحية ثانية بالمنطق الصهيوني نفسه.

– إن تجاهل وجهة النظر الأردنية، ووَصْم تعبيرات الهوية، والدفاع عن المصالح الوطنية الأردنيية، «بالاقليمية» و«الرجعية» وسواهما، هو اعتداء صارخ على شعب أعزل يسعى للاحتفاظ بوجوده وهويته وسيادته ومصالحه الأساسية، في مواجهة قوى دولية وإقليمية ومحلية جبّارة، وإن غياب وجهة النظر الأردنية، عن ميدان البحث

الأكاديمي حول الأردن، هو تعبير عن مدى نفوذ هذه القوى ذات المصلحة في تجاهل، وبالتالي إلغاء الوجود التاريخي لشعب كامل.

– وفي قراءتي للواقع السياسي الراهن في الأردن، قلت أن هناك أربع قوى تتصارع هي (الطبقات الشعبية الأردنية، والنظام السياسي وبورجوازيته، والعصبية الفلسطينية، و«إسرائيل»؟) وان هذا الصراع يتقاطع مع أربع عمليات كبرى هي: التوطين والخصخصة والتطبيع وصراع المقرطة/ الاستبداد.

وقد بيَّنتُ شبكة العلاقات بين تلك القوى وهذه العمليات وأبعادها الطبقية والسياسية على المستويين المحلي والاقليمي، في تحليل يعرفه قرائي الأردنيون.

ولحسن الحظ، فإن مساهمتي لقيت صدىً طيباً لدى معظم المشاركين في الندوة، ولقد شعرت بالفخر لأنني ساهمت في كسب أصدقاء مرموقين في الأوساط الأكاديمية، للحركة الوطنية الأردنية وللشعب الأردني.

فليحمِ الله الأردن

في ★ عقدي السبعينات والثمانينات، استقر النظام السياسي الأردني بوصفه نظاماً شمولياً دكتاتورياً. وقد تمكن من تحقيق ذلك، بواسطة مليارات من المساعدات العربية والقروض الأجنبية التي مكنته (١) من توسيع النخبة الحاكمة ومساعدتها في التحول إلى كمبرادور، وبالتالي تأمين تلاحمها السياسي (٢) ومن إتاحة فرصة استثنائية أمام البورجوازية الفلسطينية، الكبيرة والصغيرة، للتجذر والتوسع، (٣) ومن إتاحة فرصة التعليم العالي والعمل لمعظم أبناء الريف الأردني.

وبذلك حقق النظام السياسي الأردني إجماعاً داخلياً شبه شامل، أدى إلى عزل المعارضة وتهميشها وحصرها في الأوساط الطلابية. فالطلاب، لأنهم خارج الحياة الاقتصادية، لم يجر استيعابهم بالكامل، وأما الفئات الاجتماعية الأخرى، فقد عاشت مرحلة انتعاش جعلها تنأى بنفسها عن المعارضة.

هذا الإجماع، المستند إلى آليات اقتصادية، هو الذي جعل مصادرة الحياة السياسية المدنية ممكنة، وليس قوة أو كفاءة الأجهزة الأمنية، بل أن قوة وكفاءة هذه الأجهزة نبعت، بالذات، من ذلك الاجماع.

وعلى مشارف عقد التسعينات، انفجرت أزمة النظام السياسي الأردني من نقطة قوته/ ضعفه. فقد نضبت المساعدات العربية، ووصلت المديونية الخارجية الخط الأحمر، بل تجاوزته، وصار لابد من «برنامج تصحيح اقتصادي» هو، كما يفرضه صندوق النقد الدولي، انكماشي بطبيعته، ويقوم على انسحاب الدولة من الاقتصاد، ومن الإنفاق الاجتماعي – السياسي، ومن «الاستثمار» فيما يسمى «الخصخصة».

ومعروف أن الحل المقترح، صندوقياً، لأزمة الأنظمة الشمولية الغارقة في المديونية

★ الميثاق ٣/ ١٩٩٧/٩

والتعثر الاقتصادي، هو «الديمقراطية»، التي تتيح، عبر الآليات الانتخابية والحريات المصاحبة، استيعاب وتنظيم اضطرابات مرحلة الانتقال من مجتمع القطاع العام إلى مجتمع القطاع الخاص. وقد أخذ النظام السياسي الأردني بهذا الحل، وكان من محاسن الصدف، بالنسبة له، أن الأوهام البرلمانية كانت مترسخة في عقول الجماهير الأردنية، بسبب النشاط الدعاوي الديمقراطي الدؤوب للقوى السياسية الممنوعة، التي كانت ترنو، في الحقيقة، إلى هدف رئيسي هو وقف مطاردتها أمنياً، والاعتراف بوجودها، والسماح لها بممارسة سياسية علنية وآمنة. ولعل أفضل تغطية أيديولوجية لهذا الهدف هو الدعوة إلى الديمقراطية البرلمانية.

وكان انهيار الأنظمة الشمولية الاشتراكية، و«انتصار» الدعاوى الليبرالية الغربية، إطاراً ملائماً لقيام إجماع داخلي على «الديمقراطية البرلمانية» التي يحتاج إليها النظام السياسي، وتحتاج إليها المعارضة، «وترغب» فيها الجماهير.

وقد تعزز هذا الإجماع الداخلي إبان حرب الخليج الثانية، فقد «اختفت» كل التناقضات فجأة، وسار «الجميع» في مركب واحد هو تأييد بغداد، ولم يعد المرء يستطيع التمييز بين لغة الخطاب الرسمي ولغة الخطاب المعارض. إنها، تلك المرحلة المشبعة بالأوهام «القومية» و«الديمقراطية» سرعان ما انهارت تحت مطارق الأزمة العامة.

أولاً – بدأت عملية أوسلو، وكانت، وقتذاك، تمثل اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها شريكاً رئيسياً لإسرائيل، لا في اعادة ترتيب الأوضاع في الضفة الغربية وغزة بل على مستوى المنطقة، وكان من عقابيل أوسلو، أردنياً، انفجار أزمة العلاقة الأردنية – الفلسطينية في بعدها الأخطر، أي بعدها الداخلي.

لقد طرحت أوسلو بقوة، قضية اقتصادية – اجتماعية – سياسية محلية، نازعة عنها طابعها القومي ومهابتها الوطنية.

ثانياً – أدت هزيمة العراق إلى إضعاف النظام السياسي الأردني والمعارضة الأردنية معاً، فَقَدْ كلاهما الحليف الأقوى.

ثالثاً – بدأت مفاعيل عملية «التصحيح الاقتصادي» بإيذاء أوساط واسعة من أبناء الريف الأردني، حيث تقلصت فرص التعليم والعمل وانهارت القوة الشرائية لدخول الموظفين الذين، بالإضافة إلى تحولهم إلى «فقراء» بالتعريف، أصبحوا مهددين بالبطالة، وذلك في أجواء تراجع كل أشكال «الدعم» التي كانت تمكّن الريف الأردني من إعادة إنتاج حياته.

رابعاً – توقيع معاهدة وادي عربة، وقد تم تسويق هذه المعاهدة، في البداية، باعتبارها شراً لابد منه، وأن الأردن، على المستوى القطري، كسب «حدوداً ثابتة» بالإضافة إلى أنه استرد حقوقه في الأرض والمياه، وبدت معارضة المعاهدة، بالتالي وكأنها معارضة قومية تضع مصالح الأمة فوق مصالح الأردن.

وقد تبين لاحقا أن المعاهدة لا تخدم مصالح الأردن، وأن المفاوض الأردني قد فرّط بحقوق الأردن المائية، وبالسيادة على أراضٍ أردنية «لم تكن محتلة» بالاضافة إلى المشاكل الجوهرية في المعاهدة، وأهمها توطين اللاجئين والنازحين في الأردن توطيناً نهائياً، والتنازل عن القدس وعن مجمل الثوابت الأردنية.

وفيما بعد ظهرت المعاهدة باعتبارها مجرد أساس قانوني لعلاقة أردنية – اسرائيلية حميمة على كل صعيد، وللتعاون الثنائي، والمشاريع الثنائية، والتنسيق الثنائي، بحيث أصبحت «إسرائيل» الشريك الأول للأردن، والدولة الأولى بالرعاية من قبل الحكومات الأردنية في حين تم تدمير العلاقات الأردنية – العراقية، وإقفال ملف العلاقات العربية، وتحولت العلاقات الأردنية – السورية إلى ما يشبه علاقات الحرب الباردة.

وقد أسهمت هذه التطورات في شق النخبة الحاكمة التي انتقلت أوساط واسعة منها إلى المعارضة، كما أدت إلى تعميق التناقض الأردني – الفلسطيني حول مسألة التوطين. وإلى تعميق التناقضات الطبقية التي تتخذ شتى الأشكال وإلى إطلاق كل أشكال التفتيت الداخلي من عقالها، في حين فقد النظام السياسي قواعده الداخلية، اجتماعياً واقتصادياً وهو يحاول، بدون جدوى، بلورة قواعد جديدة.

لم يعد هناك اجماع.. فلم تعد هناك إمكانية «للديمقراطية»!

وهكذا كانت المعالجة الأمنية لأحداث آب ١٩٩٦، والقوانين الاستثنائية، والعودة إلى الاعتقالات والإجراءات الأمنية، والتعديلات على قانون المطبوعات، وتوزير السيد نذير رشيد للداخلية، وتشكيل الحزب الوطني الدستوري (في محاولة لترتيب صفوف الموالين من النخبة الحاكمة وإخضاعها لمركز قوي) والهجمة على المعارضة.. والإيحاء، علناً، باتجاه الحكومة إلى «تشكيل» المجلس النيابي القادم.. إلى آخر الممارسات المعروفة والتي أدت بالاخوان المسلمين وقوى المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات النيابية، باعتباره آخر وأقوى أسلحتها!

وسلام «المقاطعة» قوي لأن النظام السياسي الأردني لا يستطيع، حقاً، العودة الكاملة إلى الحكم الشمولي العرفي، وهو يحتاج، حقاً، لأسباب داخلية وخارجية، إلى شرعية انتخابية، وإلى استمرار آليات ديمقراطية مع رغبته في جعلها أكثر ضيقاً وانضباطاً! وهو يعمل على أساس أكثر ما يمكن من العرفية في إطار «ديمقراطي» بعدما كان يعمل منذ ١٩٨٩ على أكثر ما يمكن من «ديمقراطية» في إطار الضوابط العرفية.

لا يستطيع النظام السياسي أن يكون ديكتاتورياً ولا ديمقراطياً! إلا بالإجماع الداخلي.

والإجماع لم يعد قائماً! والبديل هو الأزمة السياسية العامة المتجددة التي لا نعرف، بالضبط، عقابيلها.

فليحمِ الله الأردن!

الحق في المقاومة .. فلسطين أولاً

(١)

لقد ★ غدا حق الشعوب الخاضعة للاحتلال في مقاومة المحتلين، بكل الوسائل والأساليب الممكنة، منذ زمن طويل، حقاً مشروعاً لا من وجهة نظر الثقافة العالمية فقط، بل من وجهة نظر المجتمع الدولي أيضاً.

وقد أقرّ ميثاق الأمم المتحدة، وكثير من قراراتها، هذا الحق صراحة.

ومن وجهة النظر الأخلاقية، استقر الفكر الحديث على اعتبار الحق في مقاومة الاحتلال، سابقاً، أخلاقياً، على حق المحتلين بالأمان الشخصي، سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين، وقد مارست الأمم الحية حقها في مقاومة الاحتلال الأجنبي، بكل الأشكال الممكنة، بما فيها أكثرها بطولة -وهي العمليات الانتحارية! وتتذكر الشعوب الأوروبية باعتزاز وفخر، بطولات أبنائها الذين قاتلوا الاحتلال النازي، بالعنف المسلح.

وقد أجمع مثقفو العالم -من مختلف الاتجاهات الفكرية- على تمجيد نضال الشعب الفيتنامي والجزائري ضد الغزاة الفرنسيين والأميركان، وعلى اعتبار العمليات الانتحارية الفيتنامية نماذج للبطولة الإنسانية، ويُعتبر (أرنستو تشي غيفارا) بطل الكفاح المسلح ضد الغزاة الأميركيين وعملائهم، قديساً لدى اتباع كنيسة الشعب في أميركا اللاتينية، وفي الخمسينات لمع اسم البطل الانتحاري السوري جول جمال الذي قام بعملية استشهادية ضد بارجة من بوارج العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ واعتبر جول جمال بطلاً عربياً خالداً.

★ الميثاق ١٠/٩/١٩٩٧

وعندما احتلت «إسرائيل» أقساماً واسعة من لبنان عام ١٩٨٢، مدعومة بقوات حلف الأطلسي: اعتمدت المقاومة اللبنانية، باتجاهاتها الثلاثة – القومية والإسلامية واليسارية – أسلوب العمليات الانتحارية الموجعة ،وبذلك أصبحت جزءاً من تقاليد النضال العربي.

وقد أجبر الانتحاريون اللبنانيون، قوات الاحتلال «الإسرائيلية» على الانسحاب العاجل غير المشروط من المدن والقرى اللبنانية، والانكفاء إلى الشريط الحدودي، حيث تحصّنت وراء مدنيين لبنانيين وتعد في قبضة «جيش لبنان الجنوبي» العميل الذي أخذ على عاتقه حراسة الاحتلال، ومايزال اسم البطلة اللبنانية الانتحارية الشهيدة سناء محيدلي يلمع في الذاكرة تعبيراً عن سنتين زاهيتين من البطولات والأمجاد التي سطرها المقاومون اللبنانيون.

ويكن الوجدان الشعبي العربي أعمق الاحترام الذي يصل حد التقديس للشهداء، ويعتبر شهداء العمليات الانتحارية، أبطالاً وقديسين ويكفي أن نتذكر الجنازة الشعبية المهيبة التي ودع بها الشعب الفلسطيني بالأمس القريب مهندس العديد من العمليات الانتحارية، الشهيد يحيى عياش، لكي ندرك أن الوجدان الشعبي الفلسطيني و(العربي) لا يدين، بل يقدس الانتحاريين.

ويتطلب القيام بالعمليات الانتحارية سمواً نفسياً، وطاقة روحية عالية، لا توجد، عادة، إلا عند الشباب، كما يتطلب أخلاقية غيرية رفيعة المستوى، تقدم مصالح الأمة وحياتها، لا على المصالح الشخصية فقط، بل على الحياة الشخصية أيضاً. وعندما يختار شخص الموت طوعاً، وعن سابق اصرار وتصميم ومعرفة بأن فرصة النجاة معدومة كلياً، فهو بالمعايير الأخلاقية المطلقة، بطل لا جبان، وقد يكون من الناحية السياسية، مخطئاً، ولكنه يظل بطلاً بلا ريب.

(٢)

انه لمن المضحك المبكي أن نضطر إلى تذكير المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين معاً، بأن «إسرائيل» قامت عام ٤٨ باحتلال أراضٍ أكثر بكثير مما خصصه لها قرار

التقسيم، وانها باحتلالها النقب وجزءاً من خليج العقبة، قد مزّقت الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية التي أمر قرار التقسيم الصادر عن «الشرعية الدولية» بإقامتها، ومنعت، بالتالي، وبالتعاون مع قوى أخرى، قيام هذه الدولة، حتى عام ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل، في عدوان غادر، الأراضي الفلسطينية بالكامل: وماتزال ترفض الانسحاب من هذه الأراضي حسب قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وهي تضم القدس وتواصل الاستيطان في الأراضي المحتلة على نطاق واسع، وتمزق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، وتعتقل آلاف الفلسطينيين.

وإن إعادة الانتشار الذي قامت به قوات الاحتلال، وأخلت بموجبه عدداً من المدن والقرى الفلسطينية، ليس انسحاباً بالمعنى السياسي أي انه لا يفضي إلى سيادة، علماً بأن اعادة انتشار قوات الاحتلال «الإسرائيلية» لم تشمل أكثر من ٢٣٪ من أراضي الضفة والقطاع.

ويعلن بيريز أن القدس عاصمة «إسرائيل» إلى الأبد، وأن الأغوار الفلسطينية هي حدود أمنية «لإسرائيل» وأن المستوطنات باقية وستتوسع، وأنه لا مجال لدولة ثالثة بين «إسرائيل» والأردن!

لقد شردت إسرائيل عامي ٤٨ و١٩٦٧، بالقوة حوالي ثلثي الشعب الفلسطيني، وماتزال ترفض عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مع أن الشرعية الدولية، قررت مرتين حق هؤلاء بالعودة إلى أرض وطنهم بحرية وكرامة.

هذا، وماتزال «إسرائيل» تحتل (وتضم) الجولان السوري، وتحتل أقساماً من الأراضي اللبنانية، وتقوم يومياً، باعتداءات سافرة عشوائية ضد المدنيين في جنوب لبنان.

وإذا كانت (م.ت.ف) قد عقدت صفقة مع «إسرائيل» تتنازل فيها عن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المكفولة بقرارات الشرعية الدولية لإنقاذ وجودها السياسي، فإن هذا لا يغير الحقائق القائمة على الأرض. وهي أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة مايزال قائماً، ومقاومته بكل الأساليب، ماتزال مشروعة من وجهة النظر الوطنية، كما من وجهة نظر القانون الدولي، وان طبيعة الاستعمار الصهيوني من حيث هو في الآن نفسه احتلال واستيطان، أي احتلال عسكري ومدني معاً، يجعل الأهداف المدنية «الإسرائيلية» كالأهداف العسكرية، سواء بسواء.

(٣)

إننا مانزال على قناعة راسخة بأن الطريق الوحيد الممكن للتحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، هو طريق الكفاح المسلح الشعبي المستمر والمتصاعد والمرتبط بهدف استراتيجي واحد هو الانسحاب الكامل غير المشروط. وكانت حركة المقاومة المصرية ضد الاحتلال الانجليزي، قد لخّصت هذه الاستراتيجية بالشعار الخالد:

«الجلاء التام أو الموت الزؤام»

إن الربط بين العمليات الاستشهادية الفلسطينية وبين هدف استراتيجي محدد واضح هو الانسحاب «الإسرائيلي» غير المشروط من الضفة والقطاع، هو وحده الذي يعطي لهذه العمليات، مصداقيتها السياسية، ويجعل الثمن الذي يقدمه الشعب الفلسطيني لقاءها من تعرضه للعقوبات الجماعية والفردية «الإسرائيلية» المسعورة ومن خسارته لبعض المكتسبات مقبولاً.. أما القيام بعمليات انتحارية كبرى من أجل تحقيق أهداف تكتيكية مؤقتة، فربما يلقي ظلالاً من الشكوك السياسية حولها، ويجعل الثمن المدفوع شعبياً لقاءها كبيراً جداً بالنسبة للأهداف التكتيكية.

وإذا كانت «حماس» وسواها من المنظمات الجهادية في فلسطين قادرة على تنفيذ هكذا عمليات بطولية بهذا القدر من الدقة والقدرة والانتظام، فاننا لا نفهم خطابها السياسي القائم على المساومة على أهداف صغيرة «كالهدنة» والإفراج عن معتقلي حماس أو وقف مطاردة نشطائها!

إن مجاهدي فلسطين قادرون اليوم، على اطلاق حركة تحررية كبرى سوف تجمع حولهم الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وتمضي نحو النصر المحتوم، إن هم تخلوا عن الغموض السياسي وأسلوب المساومة، وتوصلوا إلى فهم أن المعارك الرابحة تخاض استراتيجياً لا تكتيكياً.

إن العمليات الاستشهادية الفلسطينية تفتح باب الأمل في تجديد حركة الكفاح الفلسطيني والعربي ضد الصهيونية، ولكن إذا لم ترتبط هذه العمليات بمطلب سياسي جوهري محدد غير قابل للمساومة، فإن الطاقات الجهادية والشعبية سوف تتبدد، وسيكون اليأس الشعبي أكبر، خاصة مع اشتداد هجمة الاعتداء المسعورة

على شعبنا على غير صعيد. إن الشعب مستعد لأن يقدم أعظم التضحيات إذا كان الهدف كبيراً وواضحاً (وهو هنا التحرير) ولكنه يتعب سريعاً إذا كان كل ما يقدمه من آلام.. يرتبط بتحقيق أهداف صغيرة.. تكتيكية.

إن مأساة الشعب الفلسطيني، الذي قدم الكثير من التضحيات والبطولات، أن نضاله كان دائماً يرتبط بأهداف تكتيكية، وأن أياً من قواه السياسية المؤثرة لم يرفع حتى الشعار الخالد:

«الجلاء التام أو الموت الزؤام»

إن المواجهة مع «إسرائيل» هي مواجهة انتحارية. هذه هي الحقيقة المغّيبة اليوم، والشعب الفلسطيني قادر على أن يخوض هذه المجابهة، وتحقيق الانتصار، فهو يملك طاقات نضالية بطولية ينحني المرء أمامها إجلالاً، ولكن -ويا للأسف- إن هذه الطاقات، تظل تتبدد جيلاً وراء جيل، طالما ظلت العقلية السياسية لقوى التحرر الفلسطينية، تكتيكية، تصدر عن قرار بالمساومة لا عن قرار بالمجابهة حتى الانتصار.

(٤)

على كل حال، فإنّ ما نريد التأكيد عليه، أنه لا يجوز، مهما كانت المبررات، التشكيك بالحق الأساسي للشعوب - ومنها الشعب الفلسطيني - في مقاومة الاحتلال بكل الأشكال، بما فيها الكفاح المسلح، ومناقشة هذا الحق تحت بند «الأمن أولاً»» هي مناقشة لحق إنساني طبيعي غير قابل للنقض، وطمس للحقيقة التي لا مهرب منها، والتي تؤكدها الأحداث يوماً فيوماً وهي ان نقطة البدء لأي سلام يُرجى له الاستمرار والازدهار، هي الانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل والنهائي من الأراضي العربية المحتلة ، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

فلسطين أولاً

والأمن .. ثانياً.

هكذا فرّط المفاوض الأردني بحقوقنا المائية

تعقيباً * على التحليل المائي الذي كتبه الزميل الدكتور سليمان الطراونة في العدد الحادي عشر من الميثاق بتاريخ، ١٩٩٧/٦/٤، تحت عنوان «لم يعد لنا من نهر الأردن سوى اسمه!» أرسل إلينا معالي الدكتور منذر حدادين، وزير المياه والري، بالرد التالي:

«السيد رئيس تحرير جريدة الميثاق المحترم

تحية طيبة،

قرأت بإمعان ما نشرته جريدتكم يوم ١٩٩٧/٦/٤، ونسبته إلى الدكتور سليمان الطراونة، ويلفت النظر خلط المقالة بين الحقوق الأردنية والحقوق الفلسطينية من مياه حوض الأردن، وساءنا ما نشرته جريدتكم في المقالة من أن «المفاوض الأردني تنازل عن حصتنا من المياه حسب خطة جونستون.»

فالمفاوض الأردني، يا رعاك الله، تحقق على يديه نصيب من المياه هو أكثر مما حددته للضفة الشرقية خطة جونستون، بل أن المفاوض الأردني اعتمد ما وافقت عليه اللجنة الفنية التي شكلتها جامعة الدول العربية بخصوص حصة إسرائيل في نهر اليرموك.

واحتراماً لقرار فك الارتباط، فقد تناول المفاوض الأردني حقوق الضفة الشرقية وترك حقوق الضفة الغربية لتدافع عنها السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير.وحقوق المملكة (الضفة الشرقية) من مياه الحوض هي ما يكفي لري (٣٦) ألف هكتار من مياه أودية: العرب وزقلاب وكفرنجة وراجب والزرقاء وشعيب والكفرين وحسبان، وتصريفها السنوي الممكن استعماله هو (١٧٥) مليون متر مكعب. وحاجة الأغوار

* الميثاق ١٩٩٧/٦/١١

الشرقية للري هي (٥٠٥) مليون متر مكعب سنوياً. وبذلك يبقى بعد خصم تصريف الأودية الجانبية كمية مقدارها (٣٣٠) مليون متر مكعب لإرواء أغوار المملكة (الضفة الشرقية). وقالت اللجنة إن هذه الكمية تُخصّص لها من نهر اليرموك، كما قالت اللجنة الفنية العربية بعد جولات التفاوض مع جونستون إن نصيب إسرائيل من نهر اليرموك هو (٢٥) مليون متر مكعب، ونصيب سوريا (٩٠) مليون متر مكعب، وقالت إن الباقي للمملكة الأردنية الهاشمية.

والنهر، يا رعاك الله، بروافده، ويدافع العرب عن مبدأ تكامل حوض النهر، ولولا الروافد لما كان هناك نهر. أما ما تحدث عنه المقال من حقوق في نهر الأردن (١٠٠ مليون متر مكعب) فهو من نصيب الضفة الغربية وليس من الحقوق الأردنية، ولا مجال للمفاوض الأردني للتفاوض عليها، فذلك من مهام منظمة التحرير الفلسطينية.

وتحقق في معاهدة السلام للأردن من نهر اليرموك باقي التصريف بعد حسم (٢٥) مليون هي حصة إسرائيل وفق ما قالته العرب، ويبلغ هذا الباقي (٢٤٥) مليون متر مكعب وهو أقل مما قالته العرب بسبب السحب السوري الزائد من مياه النهر. واستطاع المفاوض الأردني أن يقاسم تصريف نهر الأردن جنوب بحيرة طبريا مناصفة مع إسرائيل، وهو ما لم يتطرق إليه العرب عام ١٩٥٥، كما استطاع أن يضيف إلى حصته ما مقداره (١٠) مليون متر مكعب تؤخذ الآن من بحيرة طبريا منذ ١٩٩٥/٦/٢١، وكمية إضافية للشرب هي (٥٠) مليون متر مكعب سنوياً كانت موضوع اتفاق لقاء العقبة يوم ١٩٩٧/٥/٨، ولم تكن هذه المياه من الحقوق الأردنية التي وصفتها جامعة الدول العربية، بل كانت زيادة عليها.

هذا ما حققه المفاوض الأردني بشأن اقتسام المياه، وهو انجاز يُشهد له، ولا مجال للطعن فيه إلا من باب التجني وإنكار الحقائق، وهو باب لا يطرقه إلا المغرضون.

الدكتور منذر حدادين

التاريخ ١٩٩٧/٦/٥».

ولأننا لسنا بالمغرضين، كما يزعم الدكتور حدادين، فقد قرأنا رده بانتباه، ولم نقتنع

بفحواه. وبالمناسبة، أعدنا، بالتعاون مع خبراء مائيين مرموقين ، كفاءة وإخلاصاً، تحليل كل قضايا وأبعاد المفاوضات المائية الأردنية – الإسرائيلية، فتوصلنا، ويا للأسف، إلى حقائق أكثر إيلاماً، وترسخت لدينا القناعة بأن المفاوض الأردني قد تورّط بالتفريط بحقوقنا المائية لدى إسرائيل أكثر مما كنا نظنّ؛ وأنه، بالمقابل، قدم لإسرائيل من التنازلات والخدمات، ما أدهشنا، وما جعلنا غير قادرين على مشاركة الدكتور حدادين قناعاته بأن المفاوض الأردني أنجز، في قضية المياه، «إنجازاً يُشهد له، ولا مجال للطعن فيه.»

سلسلة التنازلات

قدم المفاوض الأردني لإسرائيل، في مسألة المياه، التنازلات الرئيسية التالية:

أولاً: التنازل للطرف الإسرائيلي عن اقتسام مياه نهر الأردن على أساس مبدأ وحدة حوض النهر؛ وبالتالي التنازل عن حقوق الأردن الشرعية في مياه أعالي نهر الأردن وروافده شمالي بحيرة طبريا. وقد أدى هذا التنازل إلى خسارة الأردن (الضفة الشرقية) لحوالي مئة مليون متر مكعب من المياه تمثل الحقوق المائية لأراضي الزور الأردنية (الزور: الأراضي المحاذية للنهر) ومساحتها ٦٠ ألف دونم مزروعة بالحمضيات والموز، وكانت تروى، قبل إقدام إسرائيل، عدواناً، على تحويل مياه روافد نهر الأردن، عبر طبريا، إلى صحراء النقب.

ثانياً: إن القبول الأردني باقتصار التفاوض على مياه الأردن اعتباراً من جنوبي طبريا، معناه التنازل التام عن كل حقوق الأردن في المياه العذبة من نهر الأردن، لأن مياه النهر جنوبي طبريا، حتى المصب هي مياه شحيحة ومالحة ملوحة عالية؛ و«الإنجاز» الذي يتحدث عنه الدكتور حدادين باقتسام مياه نهر الأردن جنوبي طبريا، لا انتاجيّة له، اللهم إلاّ حين تمنّ السماء وتفيض بحيرة طبريا بما يسمح بتخزين مياه في سد تحويلي – تخزيني طاقته الاستيعابية لا تزيد عن ثمانية ملايين متر مكعب من المياه.

ثالثاً: يعترف الدكتور حدادين أن الحصة المائية الأردنية التي وافقت عليها إسرائيل، تأتي من مصدرين: مياه الأودية في الضفة الشرقية (ومقدار تصريفها السنوي

الممكن استعماله ١٧٥ م.م.م) ومياه نهر اليرموك (وحصة الأردن منها حوالي ٣٣٠ م.م.م) فماذا أعطتنا إسرائيل، طالما أننا نستخدم مياه أودية تقع في بلادنا، وطالما أن نهر اليرموك هو نهر سوري - أردني بالكامل، وليس للأراضي الفلسطينية عليه أية حقوق، باستثناء حقوق مثلث اليرموك ومقدارها (١٧) مليون متر مكعب من المياه، قام المفاوض الأردني، رعاه الله، بزيادتها إلى (٢٥) مليوناً بدون مقابل، بينما جعل من إسرائيل، بدون مبرر، طرفاً في نهر اليرموك، وفي التفاوض عليه؛ وهو الأمر الذي عقّد، مفاوضاتنا المائية مع سورية التي ترفض مشاركة إسرائيل في اليرموك.

رابعاً: تجاهل المفاوض الأردني، نهائياً، الحقوق المائية في نهر الأردن لمليوني لاجيء ونازح فلسطيني يعيشون في الأردن؛ وقَدِموا إليه، أصلاً، بسبب العدوان الإسرائيلي عام ٤٨ وعام ١٩٦٧، وشكّلوا عبئاً ديمغرافياً على مصادر المياه الأردنية، ليحلّ على أرضهم ويسلب حقوقهم المائية فيها مهاجرون يهود جاءوا من مناطق رطبة، وقد كنا نتوقع من المفاوض الأردني أن يلحّ على استرداد حصص اللاجئين والنازحين من مياه نهر الأردن عن السنوات السابقة، وعن السنوات اللاحقة حتى تأمين عودة اللاجئين والنازحين إلى أرض وطنهم وتمتعهم بحقوقهم المائية عليها.

ان تجاوز الحقوق المائية للاجئين والنازحين ليس أمراً نافلاً، بل هو تنازل رئيسي، خاصة وأن المفاوض الأردني قَبِل بخصم كمية ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه، حسب اعتراف الدكتور حدادين، من حصة الأردن المائية، باعتبارها عائدة إلى الضفة الغربية. فمن قال ان هذه الكمية هي للضفة الغربية؟ وإذا كانت كذلك بالفعل، فما هي حقوق النازحين المقيمين في الأردن منها؟ هذا ما لم يبحثه المفاوض الأردني أساساً.

خامساً: ألزم المفاوض الأردني، الأردن، إلزاماً دائماً غير مقيد، بتخزين المياه الأردنية الفائضة شتاء (حوالي ٢٠ م.م.م) لدى الجانب الإسرائيلي (بدون الإشارة إلى بحيرة طبريا أو إلى حقوقنا فيها في نص المعاهدة طبعاً).

وعدا عما في هذا الإجراء من تفريط بالسيادة على مواردنا المائية، فانه يمثل، بالمعنى الفني والاقتصادي، خسارة صافية كالتالي:

(أ) المياه الأردنية المرسلة للتخزين في إسرائيل، شتاءً، هي مياه عذبة، نستردها صيفاً بنوعية أقل جودة بكثير.

(ب) كلفة ضخ هذه المياه من محطة دجانيا، في إسرائيل، والتي يتحملها الجانب الأردني هي أكبر بكثير من كلفة ضخّها من مواقع التخزين الأردنية، وأن الفارق، في الكلفة التشغيلية، يكفل لنا بناء سدّ تخزيني على الأراضي الأردنية يضمن لنا السيادة على مواردنا المائية، والتحكم في نوعية المياه وأوقات ضخها، وبكلفة ضخ أقل إلى المناطق المرتفعة، وبدون كلفة ضخ للأغوار، بل بالإمكان الاستفادة من سيولة المياه من مواقع التخزين الأردنية المقترحة (المقارن، المخيبة، خالد بن الوليد...) لتوليد الطاقة الكهربائية.

ولو كان تخزين المياه الأردنية لدى الجانب الإسرائيلي موقوتاً بإقامة منشآت التخزين على الأراضي الأردنية، لكان ذلك حسناً، ولكنه غير موقوت. وربما لن نستطيع أن نفكّر الآن باتجاه آخر.

والمؤسف أن التفكير المستقر لدى الدكتور حدادين، يتجه، بالعكس، إلى تخزين كل المياه الأردنية في طبريا. وهو الاقتراح الذي قدمه الدكتور حدادين أثناء تفاوضه مع الإسرائيليين مؤخراً. والمعروف «بصواريخ حدادين»!

والسؤال هو ما الذي يجعل الدكتور حدادين مطمئناً إلى هذا الحدّ للإسرائيليين؟ ومن أعطاه الحق باقتراح مشروع خطير كهذا يحتاج إلى قرار وطني سيادي؟ وماذا لو وافقت إسرائيل على هذا الاقتراح؟ وهل يقبل الأردنيون بأن تكون مواردهم المائية في أيدي الإسرائيليين؟ وأما سبق أن الحكومة الأردنية رفضت مشروع أنبوب المياه العراقي «لكيلا يكون الأمن المائي الأردني بأيدي العراقيين»، وهو ليس من مائنا، بل من مياه العراق التي رغب باهدائها إلى الشعب الأردني عام ١٩٧٩؟

سابعاً: إذا كنا لم نأخذ من إسرائيل شيئاً، من حقوقنا من مياه نهر الأردن، ولم يبق لنا منه، فعلاً، سوى اسمه، وإذا كانت حصتنا المائية من أودية بلادنا ومن نهر سوري - أردني لا علاقة لإسرائيل به؛ وإذا كان تخزين مياهنا لدى إسرائيل، شرخاً لسيادتنا وخسارة في نوعية وكلفة المياه.. فما الذي حققه المفاوض الأردني؟

يقال بأننا أخذنا (مياهاً اضافية) بكمية ٦٠ م.م.م!! وشرّ البلية ما يضحك! لأن هذه (المياه الإضافية) ليست سوى مساعدة قدمها المفاوض الأردني للإسرائيليين للتخلص من المياه المالحة لديهم على نفقة الخزينة الأردنية! وهذه هي التفاصيل: تحوّل إسرائيل، لإعذاب بحيرة طبريا، (١٣٠) م.م.م من المياه المالحة وتلقيها في نهر الأردن. كما أن هناك العديد من الينابيع المالحة التي تنبع من الضفة الغربية للنهر وتصبّ فيه، وتساهم في زيادة نسبة ملوحته.

وتنص الاتفاقية المائية في أحد نصوصها الحسنة، على ضرورة قيام إسرائيل بالتوقف عن إسالة مياه الينابيع المالحة في نهر الأردن. ولكن، كيف تتخلص إسرائيل من المياه المالحة؟ بتحليتها؟ ومَنْ يدفع كلفة التحلية؟ الجانب الأردني! وهذه هي باختصار قصة «المياه الإضافية»! التي لا تعدو أن تكون خدمة مدفوعة التكاليف ألزم بها المفاوض الأردني، الحكومة الأردنية، ووّرطها كالتالي:

- الإقرار بالتنازل عن الحقوق الأردنية الشرعية في المياه العذبة لأعالي نهر الأردن، لقاء الحصول على مياه الملاّحات، لا باعتبارها حقوقاً بل منّة إسرائيلية.

- تعتبر تحلية المياه المالحة في الجانب الإسرائيلي خدمة لإسرائيل وهي خدمة مكلفة للغاية، من حيث أنها تلزم الجانب الأردني على الأقل بنصف تكاليف محطات التحلية، وبالكلفة التشغيلية الكاملة لهذه المحطات، وبكلفة الضخ؛ وهي تكاليف باهظة نظراً لارتفاع أسعار الطاقة في إسرائيل، ونظراً لمسافات الضخ البعيدة، علماً بأن محطات التحلية تتغيّر أجزاؤها خلال فترات قصيرة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات، مما يجعل كلفة تجديدها عالية جداً.

- إذا كنّا نريد الحصول على مياه محلاّة من ينابيع ومياه جوفية مالحة، وإذا كنا قادرين على تسديد تكاليف بناء وتشغيل محطات التحلية، فإن هناك بديلاً متاحاً وأقل كلفة بكثير، ألا وهو تحلية المياه الجوفية المالحة الموجودة على الجانب الأردني. فهذه المياه أقل ملوحة، كما أن أسعار الطاقة لدينا أقل، وكلفة الضخ والنقل أقل بما لا يقاس لأن المياه الجوفية المالحة موجودة في الأردن على أطراف المدن.

فأين هي هذه.. «المياه الإضافية» التي يتحدث عنها الدكتور حدادين؟!

إننا نعرف أن الجانب الإسرائيلي، بعد الضغوط التي مارسها جلالة الملك شخصياً، وافق على ضخ ٣٠ م.م.م من مياه طبريا لمدة ثلاث سنوات، وإلى أن يتم بناء محطات التحلية على الملاّحات الإسرائيلية. وربما كانت هذه الـ ٣٠ م.م.م من المياه هي الإنجاز الوحيد -بالرغم من كونه مؤقتاً- ولكن، هل يمكن نسبته إلى الدكتور حدادين؟!

ثامناً: وفوق ذلك، تفضل المفاوض الأردني -رعاه الله- ولا نعرف لماذا، بإهداء الجانب الأسرائيلي، كميات إضافية من المياه العذبة، ونصت عليها الاتفاقية بصورة ملزمة. وهي، بالاضافة إلى ٤,٥ م.م.م من المياه لإرواء أراضي الغمر المستأجرة من قبل الإسرائيليين، كمية ١٠ م.م.م من المياه الجوفية العذبة من وادي عربة. وهكذا يكون مجموع ما أهداه المفاوض الأردني، علاوة على التنازلات العديدة التي قدمها، للجانب الإسرائيلي ١٤,٥ م.م.م من المياه العذبة! لماذا؟ علمٌ ذلك عند الدكتور منذر حدادين.

حقوقنا في حوض نهر الأردن

يقول الدكتور حدادين، في معرض تأكيده على الحقوق الأردنية في نهر اليرموك (وهو نهر سوري - أردني بالكامل) ما يلي: «ان النهر بروافده» ويؤكد على «تكامل حوض النهر.» وهذه، بالفعل، هي القاعدة العلمية والقانونية المستقرة في القانون الدولي. فحقوق مصر المائية في نهر النيل تتضمن حقوقها فيه من منابعه إلى مصبه، بما في ذلك روافده؛ ولا تقتصر على حقوقها في النهر ابتداءً من دخوله الأراضي المصريّة. ولذلك، فليس من حق دول المنبع والروافد، استغلال النهر وانشاء سدود وخزانات تضر بالحصة المصريّة، وهي واقعة مؤكدة في معاهدات دولية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نهري دجلة والفرات، فلسورية والعراق حقوق مائية في النهرين بما في ذلك منابعهما وروافدهما خارج الأراضي السورية - العراقية، وإن قيام تركيا بإنشاء سدود وخزانات في أراضيها تضير بالحصص السورية - العراقية، لهو من أعمال العدوان والقرصنة حسب القانون الدولي؛ بل أن حرباً عربية - تركية قد تندلع بسبب إقامة تركيا لسدود وخزانات ومشاريع مائية على أراضيها من شأنها الإضرار بالحصص العربيّة من نهري دجلة والفرات.

إذن، فان الدول التي تتشارك في حوض نهر ما، تتقاسم مياهه كلّها، بما في ذلك

مياه الروافد، بغض النظر عن وقوع الأخيرة في هذا البلد أو ذاك، وذلك وفق نسب متعارف عليها تتعلق بالأرض أو بالسكّان أو بكليهما.

ونحن، إذ نتفق مع الدكتور حدادين، بالتأكيد على هذه القاعدة، نودّ أن نسأله: لماذا يستذكر هذه القاعدة ويؤكد عليها عندما يتعلق الأمر بحقوقنا في نهر اليرموك، وينساها ويتجاهلها عندما يتعلق الأمر بحقوقنا في نهر الأردن؟ وبكلمات أوضح، لماذا يصرّ على تحصيل حقوقنا المائية من سورية وفق القانون الدولي؛ بينما يتناسى القانون الدولي عند الحديث عن حقوقنا المائية في نهر الأردن؟

إن التنازل الرئيسي الأول الذي قدمه المفاوض الأردني لمصلحة إسرائيل، هو تغاضيه عن قاعدة وحدة حوض النهر، المستقرة في القانون الدولي؛ وقبوله بحصر التفاوض على مياه نهر الأردن جنوبي بحيرة طبريا؛ متنازلاً عن حقوق الأردن المائية في أعالي نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبريا. وبذلك لم يفاوض على حقوق الأردن في الكلّ (مياه الحوض) بل حصر نفسه بالتفاوض على الجزء (مياه نهر الأردن المالحة جنوبي طبريا..) مركزاً على «اعتراف» إسرائيل بحقوقه في مياه نهر اليرموك السوري - الأردني!

حوض الأردن: القصة بالأرقام

يتألف حوض الأردن من:

أولاً - نهر الأردن:

أ - روافد الأردن:

(١) دان (فلسطين المحتلة ١٩٤٨) ٢٤٥ م.م.م

(٢) الحاصباني (لبنان) ١٣٨ م.م.م

(٣) بانياس (سورية) ١٢١ م.م.م

ب- مجموع مياه أعالي نهر الأردن العذبة ٥٠٤ م.م.م

ج- وتستخدم منها إسرائيل محلياً ١٠٠ م.م.م

د – وتتغذى مياه الأردن قبل طبريا بأودية من سورية وفلسطين المحتلة ١٩٤٨، حتى جسر بنات يعقوب بكمية من المياه تقدر بـ ١٤٠ م.م.م

هـ– مجموع المياه الداخلة إلى بحيرة طبريا ٥٤٤ م.م.م

و – يضاف إليها في بحيرة طبريا من ينابيع وأودية محلية من سورية وفلسطين ٢٠٠ م.م.م

ز – مجموع المياه المخزنة في طبريا ٧٤٤ م.م.م

ح – التبخر من طبريا ٢٧٠ م.م.م

ط – كمية المياه العذبة القابلة للاستعمال من طبريا ٤٧٤ م.م.م

ي – من شمال طبريا أقامت إسرائيل محطات ضخ وناقلاً قطرياً لنقل مياه طبريا إلى صحراء النقب بكمية غير معلنة (؟)

ك– بواسطة الضخ عبر الناقل القطري ومنشآت مائية منها محطة دجانيا، تتحكم إسرائيل بالمياه الخارجة من طبريا، وتحبسها عن الجريان في النهر جنوب طبريا.

ل– تحوّل إسرائيل ما مجموعه ١٣٠ م.م.م من مياه الينابيع المالحة عن بحيرة طبريا لإعذابها، وتلقيها في نهر الأردن، وهي غير صالحة للاستعمال.

م– المياه السائلة جنوبي بحيرة طبريا شحيحة ومالحة وغير صالحة للاستعمال.

ن – قبل قيام إسرائيل بتحويل مياه أعالي نهر الأردن العذبة إلى صحراء النقب، كانت مياه النهر المتدفقة تروي أراضي الزور الأردنية المحاذية للنهر (٦٠ ألف دونم حمضيات وموز) وتصل حقوق الزور الأردني إلى ١٠٠ م.م.م من المياه العذبة، تنازل عنها المفاوض الأردني في اتفاقية المياه مع إسرائيل.

ص– يتغذى النهر بأودية وينابيع من ضفتي النهر، جنوبي طبريا، تبلغ كمياتها ٥٠٥ م.م.م

ع– إجمالي الاستخدامات الإسرائيلية من مياه نهر الأردن العذبة (أعالي النهر) يبلغ ٥٧٤ م.م.م بالإضافة إلى مياه الأودية على الضفة الغربية للنهر، ونصف المياه السائلة في النهر جنوبي طبريا (غير صالحة للاستعمال).

ف- إجمالي الاستخدامات الأردنية من مياه نهر الأردن العذبة:

(أعالي النهر) = ∴ صفر بالإضافة إلى نصف مياه النهر.

جنوبي طبريا (غير صالحة للاستعمال) والأودية على الضفة الشرقية.

ص - فقد الأردن، واقعياً وبموجب الاتفاقية مع إسرائيل، جميع حقوقه الفعلية في مياه نهر الأردن العذبة.

ثانياً: نهر اليرموك:

أ - اليرموك (سورية - الأردن) ٤٩٢ م.م.م من المياه العذبة.

ب- حصة الأردن من مياه اليرموك ٣٣٠ م.م.م من المياه العذبة.

جـ- حصة الأراضي الفلسطينية المحتلة (عام ١٩٤٨) في مثلث اليرموك تبلغ ١٧ م.م.م.

د - إسرائيل ليست شريكاً في الحقوق والتفاوض على نهر اليرموك.

هـ- قام المفاوض الأردني، ومن طرف واحد، وبدون موافقة سورية، بما يلي:

(١) إشراك إسرائيل في التفاوض، ثنائياً، على نهر اليرموك، بما في ذلك الاعتراف لإسرائيل، بدون موافقة سورية، وبدون مبرر، بحقوق مشاركة في اليرموك، وذلك بادراج حقوق الأردن في اليرموك في معاهدة ثنائية بين الأردن وإسرائيل.

(٢) رفع حصة مثلث اليرموك الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي من ١٧ م.م.م إلى ٢٥ م.م.م بدون مبرر، وبدون موافقة سورية.

ثالثاً: خلاصة:

أ - اجمالي المياه في حوض الأردن ١٤٧١ م.م.م تحصل إسرائيل منها على

(١) كل المياه العذبة من أعالي نهر الأردن، وتقدر بـ ٥٧٤ م.م.م.

(٢) ٣٣٠ م.م.م من مياه الأودية.

(٣) ٢٥ م.م.م من مياه اليرموك.

ب- الاستخدامات الفعلية الأردنية:

قناة الملك عبدالله ١٢٠ م.م.م.

سدّ وادي العرب ١٥ م.م.م.

دير علاّ - عمان ٢٠ م.م.م.

الأودية الجانبية ١١٠ م.م.م.

المجموع ٢٦٥ م.م.م.

جـ- الملاّحات على الجانب (الإسرائيلي) لنهر الأردن مشكلة بيئية التزمت إسرائيل بحلها، والتزم المفاوض الأردني بمساعدة إسرائيل على حل هذه المشكلة بالمشاركة في تمويل إنشاء محطات تحلية، وتمويل تشغيلها، لقاء الحصول على مخرجات المياه المحلاّة المنصوص عليها بوصفها «مياهاً إضافية»!

د - التنازلات التي قدمها المفاوض الأردني من الحقوق الأردنية في مياه الأردن:

١- حصة اللاجئين من حقوق مياه فلسطين ١٩٤٨، غير مقدرة.

٢- حصة النازحين من حقوق مياه الضفة الغربية، غير مقدرة.

٣- حصة أراضي الزور الأردنية (وهي حصة مؤكدة قانونياً).

وتقدر بـ ١٠٠ م.م.م من المياه العذبة.

وهكذا تخلى الجانب الأردني، بموجب الاتفاقية مع إسرائيل، عن كامل حقوقه في المياه العذبة الصالحة للاستعمال من نهر الأردن.

هـ- بسبب قيام الجانب الأردني بإشراك إسرائيل في التفاوض على مياه نهر اليرموك، يتوقع أن يتشدد الجانب السوري في المفاوضات المائية بين سورية والأردن على مياه اليرموك.

و - وتتلخص وجهة النظر السورية بأن قيام سورية بالسحب من مياه اليرموك وتخزينها في سدود محلية، هو ضمانة لعدم تسربها إلى إسرائيل عن طريق الأردن.

ز – اقتراح الدكتور منذر حدادين بتخزين كل المياه الأردنية في طبريا، عقّد، كلياً، المفاوضات الأردنية – السورية حول اليرموك.

خطة جونستون

طرحت الأمم المتحدة عام ١٩٥٣، خطة لاقتسام مياه حوض الأردن، كالتالي:

لبنان لاشيء.

سورية ٤٥ م.م.م.

الأردن ٧٧٤ م.م.م.

إسرائيل ٣٩٤ م.م.م.

المجموع ١٢١٣ م.م.م.

وفي عام ١٩٥٤، قدم الجانب العربي، خطة لاقتسام المياه كالتالي:

لبنان ٣٥ م.م.م.

سورية ١٣٢ م.م.م.

الأردن ٦٩٨ م.م.م.

إسرائيل ١٨٢ م.م.م.

المجموع ١٠٤٧ م.م.م.

وفي العام نفسه، قدم الإسرائيليون خطة بديلة كالتالي:

لبنان ٤٥١ م.م.م.

سورية ٣٠ م.م.م.

الأردن ٦٧٥ م.م.م.

إسرائيل ١٢٩٠ م.م.م.

المجموع ٢٣٤٦ م.م.م.

وتكشف هذه الخطة عن أطماع اسرائيل بمياه الجنوب اللبناني والجولان واليرموك

ونهر الأردن بالكامل، وتقوم على تضخيم متعمد لمياه الحوض.

وفي العام ١٩٥٥، قدمت الولايات المتحدة بعد مفاوضات مع الأطراف، خطة اتُّفق عليها فنياً وعرفت بخطة جونستون، كالتالي:

لبنان ٣٥ م.م.م.

سورية ١٣٢ م.م.م.

الأردن ٧٢٠ م.م.م.

إسرائيل ٤٠٠ م.م.م.

المجموع ١٢٨٧ م.م.م. وهو يقلّ عن مقدرات الحوض البالغة حسب تقديرات لاحقة ١٤٥٠ م.م.م.

ومن عيوب خطة جونستون الأساسية بالنسبة إلى الأردن انها قسمت المياه على أساس الأرض بدون أن تأخذ بالاعتبار عامل السكّان، وبخاصة اللاجئين في الضفة الشرقية، وأرادت توطين اللاجئين على حساب الموارد المائية الأردنية.

ويجدر الانتباه إلى أن خطة جونستون كانت مبنية على أساس التفاوض الجماعي العربي – الإسرائيلي، وليس الثنائي؛ وعلى أساس الحزمة الشاملة.

ولذلك كان على المفاوض الأردني أن يرفض، ابتداءً، التفاوض، ثنائياً، على أساس خطة جماعيّة؛ وأن يؤكد على حقوق السكان وحقوق الأرض من مياه نهر الأردن: سيما أن خطة جونستون تقادمت، وتجاوزتها الأحداث سواء لجهة نشوء مشروع قيام كيان فلسطيني أو لجهة توطين حوالي مليوني فلسطيني في الأردن (الضفة الشرقية).

وبالرغم أنه مما يضير الحقوق الأردنية أن تُعتَمَد خطة جونستون مرجعاً لنا للتفاوض مع إسرائيل ثنائياً؛ فان التنازلات التي قدمها المفاوض الأردني، تجعلنا نتحسر على.. جونستون!

الناطق الرسمي ...
عندما لا يقول الحقيقة!

حين * أذاعت الحكومة الإسرائيلية، قرارها - الذي اتخذته بناء على توصية وزير البنى التحتية فيها، أرئيل شارون - إقامة سدّ على نهر اليرموك في منطقة الحمّة السورية المحتلة، بديلاً عن السدّ الذي كان مزمعاً إقامته، بموجب معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية، عند النقطة ١٢١ بين حدود الأردن و«حدود إسرائيل»، ارتبكت الحكومة الاردنية، فنفى «مصدر مطلع» فيها، في (الرأي) يوم ٢٣ آب ١٩٩٧ «أن يكون الأردن قد ناقش مع اسرائيل أية موضوعات تتعلق بالمصالح المائية العربية، وبخاصة مصالح سورية أو فلسطين أو أي طرف عربي آخر».

وأضاف «المصدر المطلع»، في «التصريح نفسه» «أن السدّ التحويلي على نهر اليرموك هو سدّ أردني تخطيطاً وتمويلاً»، متجاهلاً أن هذا السدّ هو، في الحقيقة سدّ أردني - إسرائيلي مشترك، نصت على إقامته المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في المادة الثانية من «ملحقها المائي» وان الحكومة الإسرائيلية قررت نقله إلى الحمّة السورية المحتلة.

ونفى «المصدر المطلع» ما زعمه متحدث باسم أرئيل شارون من أن قرار إقامة السدّ في الموقع الجديد يقوم على اعتبارات فنية، وبتنسيق واتفاق كاملين مع الأردن!

ويبدو أن الحكومة الأردنية شعرت بأن تصحيح «مصدرها المطلع» غير مقنع، فنقلت بترا، في اليوم التالي ١٩٩٧/٨/٢٤، تصريحاً للناطق الرسمي يقول «ان الأردن سيقوم ببناء سدّ تحويلي في منطقة العدسية بين الأراضي الأردنية والأراضي الإسرائيلية، لتحويل نصيبه من مياه نهر اليرموك لقناة الملك عبدالله ... وتم إعداد

---

* الميثاق ٢٧/ ١٩٩٧/٨

خطة البناء والتصاميم ووثائق العطاءات لبنائه بتمويل أردني بحت»، ويعترف، خجولاً، بأن هذا «ما نصت على إقامته معاهدة السلام خدمة للمصالح الأردنية»، إلاّ أنه يصرّ على تجاهل حقيقتين هما أن السدّ المنصوص عليه في معاهدة السلام ليس «منشأة أردنية بحتة»، بل مشروعاً أردنياً - إسرائيلياً، وأن إسرائيل قررت نقل مكانه إلى داخل الأراضي السورية المحتلة!

وقال الناطق الرسمي «رداً على ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من أنباء مفادها بأن إسرائيل ستقوم ببناء سدّ على نهر اليرموك عند نقطة الحمّة، وأن ذلك تم بالاتفاق مع الأردن»، كما يلي: «إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تستغرب ما تناقلته هذه الوسائل، لتسترجع ما تم الاتفاق عليه ثنائياً في معاهدة السلام مع إسرائيل ... وتؤكد التزامها بتنفيذ بنودها ثنائياً بما لا يمس حقوق أو مصالح أي طرف ثالث ... وهو ما التزم به طرفا المعاهدة أصلاً».

وهكذا نستنتج من تصريح الناطق الرسمي أن الحكومة الأردنية لم تعرف بالقرار الاسرائيلي الذي يناقض ما تم الاتفاق عليه ثنائياً! ويمثل اعتداءً على مصالح طرف ثالث هو سورية ... ويهدر أموالاً صرفتها الخزينة على أساس ما جرى الاتفاق عليه في المعاهدة ... إلاّ بواسطة وسائل الإعلام!! ممنا يعني أحد أمرين، إما أن أرئيل شارون يعتبر الموافقة الأردنية تحصيل حاصل، مما يجعله يتخذ قراراً يخرق المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، ويلقي إلى سلة القمامة «بخطة البناء والتصاميم ووثائق العطاءات»، التي لا نعرف كم كلّفت، ويسبب للأردن مشكلة حقيقية مع سورية، بدون أن يستشير الحكومة الأردنية أو يعلمها بالأمر بالوسائل الدبلوماسية ... وإما أن ما يقوله الناطق الرسمي تعوزه الحقيقة.

ولكن إعلان إسرائيل، رسمياً، عن «عزمها إجراء تغيير في مشروع بناء سدّ على نهر اليرموك ونقله إلى منطقة تطالب سورية باستردادها»، وعن عزم أرئيل شارون «إيفاد بعثة الى عمّان لبحث مشروع السد الإسرائيلي - الأردني المشترك» دفع، هذه المرة، «بمصدر حكومي رفيع» الى أن يصرح لـ(الرأي) في ٢٥ آب ١٩٩٧، بأن الحكومة الأردنية «لا تعرف شيئاً عن بعثة شارون!!» مما يؤكد انطباعنا بأن الوزير الإسرائيلي

يتعامل مع عمّان باعتبارها – كما أعلن مراراً – «جزءاً من أرض إسرائيل»!!

وقد جدد «المصدر الحكومي الرفيع» أن الحكومة الأردنية لم تتفق مع إسرائيل على بناء السدّ على نهر اليرموك!! ولا مواقف متفقاً عليها مع إسرائيل بهذا الشأن!! وهو يقصد، طبعاً، نقل مكان السد وليس السد نفسه، «مؤكداً»(!) أن سدّ العدسية هو مشروع أردني تمويلاً وتصميماً وتنفيذاً»!

وتعقيباً على تصريح «المصدر الحكومي الرفيع»، ولإعلان الحقيقة بصورة مواربة، أوردت (الرأي) ما كانت صحيفة هآرتس قد ذكرته من «أن مسؤولين أردنيين أوضحوا أن الأردن قد يتراجع عن المشروع (مشروع بناء السدّ على اليرموك) إذا أصرّ أرئيل شارون على قراره وأنه سيطالب بإعادة المبالغ التي أنفقها الأردن على الدراسات التي أجريت على الموقع الأول».

وتعقب (الرأي) بما لا نعرف أنه منسوب لـ(هآرتس) أم لها أم لـ(المصدر الحكومي الرفيع) بالقول أنه «يقتضي المشروع الأصلي الذي وافق عليه رئيس الوزراء العمالي السابق إسحق رابين، بناء هذا السدّ في موقع داخل الأراضي الإسرائيلية، وذلك حسب ما ورد في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية».

عودة الى الملحق المائي

ويعجب القارىء حقاً لكل هذه المحاولات غير المقنعة من اللّف والدوران وخلط الأوراق، مع أن الأمر واضح كلياً.

(١) فقد نصت المادة (٢) من الملحق المائي للمعاهدة الأردنية الإسرائيلية على ما يلي:

«١- يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء سد تحويلي/ تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشرة إلى الغرب من تحويلة العدسية/ النقطة ١٢١ والهدف هو تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الأردنية الهاشمية إلى قناة الملك عبدالله، وربما إلى تحويل مخصصات إسرائيل من مياه النهر. ويمكن الاتفاق بين الطرفين على أية أهداف أخرى.

٢- يتعاون الأردن وإسرائيل لبناء نظام لتخزين المياه على نهر الأردن على حدودهما المشتركة وذلك بين نقطة التقاء نهر اليرموك به ونقطة التقاء وادي اليابس/ طيرات تسفي به، وذلك لتنفيذ ما ورد في الفقرة (٢-ب) من المادة ١ أعلاه. ويمكن لنظام التخزين أن يخزّن فيضانات أكبر، ويجوز لإسرائيل أن تستخدم ما سقفه ٣م.م.م./ السنة من الطاقة التخزينية.

٣- ويمكن مناقشة خزانات أخرى والاتفاق عليها بين الطرفين.»

(٢) وبناء عليه، قامت الحكومة الأردنية بإجراء دراسات وتنفيذ تصاميم وإعداد وثائق عطاءات، وحولتها بالكامل تحضيراً للشروع بالتنفيذ.

(٣) ... وانطلاقاً من السياسات الليكودية الشارونية الهادفة الى خلق «حقائق مادية» على الأرض السورية المحتلة لعرقلة الانسحاب منها مستقبلاً، وفي إطار التصعيد العدواني الاسرائيلي متعددّ الوجوه ضد سورية، قررت الحكومة الإسرائيلية، بناءً على توصية أرئيل شارون، وزير البنى التحتية فيها، نقل موقع السد الإسرائيلي - الأردني المشترك الى الحمّة السورية المحتلة بدلاً من الموقع المتفق عليه في المعاهدة «الأردنية - الإسرائيلية» إلى الغرب من تحويلة العدسية، النقطة ١٢١ بين حدود الأردن و«حدود إسرائيل».

(٤) من جهتها لم توافق الحكومة الأردنية على مشروع شارون من حيث أنه يثير مشكلة مع سورية، ومن حيث أنه يلغي الجهود والأموال التي أنفقتها الحكومة الأردنية على المشروع الأصلي لسد اليرموك.

(٥) تواصل الحكومة الإسرائيلية، الضغط على الحكومة الأردنية لإرغامها على القبول بمشروع شارون.

لماذا لا نتخذ موقفاً صريحاً وعلنياً؟

وقد كان الأجدر بالحكومة الأردنية، حرصاً على سيادة الأردن ومصالحه وكرامته، أن تعلن مسبقاً، وبصورة واضحة وصريحة أن مشروع شارون يمثل خرقاً فاضحاً للمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، وأنها، بناء على ذلك، تجّمد المعاهدة أو الملحق

المائي أو المشروع المعني على الأقل. ولكن، يبدو أن الحكومة الأردنية التي تستسهل تأزيم العلاقات بالمعارضة الوطنية وبالعواصم الشقيقة، أصبحت في وضع لا تستطيع فيه تأزيم علاقاتها بإسرائيل، حتى لو كان ذلك على حساب الأردن ومصالحه وسيادته وكرامته.

ولا نعرف إذا ما كانت الحكومة الأردنية، التي تصرّ «مصادرها» على أن مشروع السدّ على نهر اليرموك هو «سدّ أردني تخطيطاً وتصميماً وتمويلاً»! ستستمر في تنفيذ هذا المشروع، ولكننا نلاحظ ما يلي:

١- أن هذا المشروع هو مشروع أردني - إسرائيلي، ويقع في منطقة «إسرائيلية» فهل يمكن للحكومة الأردنية الإستمرار في تنفيذه، بدون موافقة إسرائيلية؟!

٢- وبالرغم من ذلك، أي إذا ما تمت هذه الموافقة الإسرائيلية، فيجدر الانتباه إلى أن إقامة سدّ شارون في الحمّة السورية المحتلة يلغي الكثير من خصائص سدّ العدسية الأردني - الإسرائيلي المشترك (سدّ المعاهدة) من حيث أنه:

(أ) يلغي خاصية سدّ المعاهدة، كسدّ تخزيني، حيث يحجب سدّ شارون المياه القابلة للتخزين خلفه.

(ب) وهو ما يفرض إعادة تصميم (سدّ المعاهدة) من حيث حجمه ووظيفته، بحيث يصبح أصغر حجماً وذا وظيفة تنظيمية فقط.

ويمثل مشروع سدّ شارون، اعتداءً على السيادة السورية، لأنه يقوم على أراض سورية، وإقامته، بصفته مشروعاً منبثقاً من معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية تتطلب موافقة الحكومة الأردنية. وعليه، فإما أن الحكومة الأردنية قد وافقت على إقامته، وهو ما يمثل تورطاً أردنياً في اتفاقات مع إسرائيل تضر بطرف ثالث، أو أن المشروع سيقام بغض النظر عن موافقة الحكومة الأردنية، مما يعني أن إسرائيل تتعامل مع الموافقة الأردنية باعتبارها تحصيل حاصل، غير آخذة بالاعتبار السيادة الأردنية.

ومشروع سدّ شارون يؤكد، مرة أخرى، ما يلي:

١- عدم التزام إسرائيل بتعهداتها الدولية.

٢- عدم جدية المشاريع المشتركة مع إسرائيل، لأنها تقوم، بدون مراعاة «المصالح المشتركة»!!، بمشاريعها الخاصة، حتى لو كانت تنسف غايات المشاريع المشتركة من الأساس.

٣- عدم واقعية الصلح المنفرد مع إسرائيل، على كافة المستويات، لأن قضايا المنطقة متشابكة بحيث يصعب التفاوض ثنائياً بدون الإضرار بمصالح الأشقاء العرب.

٤- ان سياسة التهاون الرسمية الأردنية إزاء إسرائيل، واعتبارها «الدولة الأكثر رعاية» تقود إلى تسهيل قيام إسرائيل باجراءات ومشاريع عدوانية ضد الأردن والدول العربية، وخرق السيادة الأردنية، والتعامل مع «الموافقة الأردنية» على كل شيء باعتبارها تحصيل حاصل.

وتاليا، فإن مشروع سدّ شارون، يضع الحكومة الأردنية أمام ضرورة اتخاذ قرار سيادي يعيد طرح جميع قضايا المياه مرة أخرى، طالما أن إسرائيل بالرغم من جميع التنازلات المجحفة التي قدمها المفاوض الأردني في ملحق المياه بالمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، لا تلتزم بهذا الملحق، وتنسف ما هو متفق عليه، وتسبب للأردن بموافقته أو بدونها، مشكلات جديدة معقدة مع الأشقاء العرب.

لقد غدا مطلوباً من الحكومة الأردنية موقفاً صريحاً معلناً من سدّ شارون ليس حفاظاً على مصالح الأشقاء السوريين، فحسب، وإنما، بالأساس، حفاظاً على مصالح الأردن وسيادته.

* وأخيراً

هذه أسئلة واقعية مطروحة على الحكومة الأردنية:

١- ما هو مصير الأموال التي تم انفاقها على إنجاز الدراسات والتصاميم والمخططات لمشروع سدّ العدسية، المنصوص عليه في المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية؟!

٢- إذا ما أصرت إسرائيل على إقامة السدّ في الحمّة السورية المحتلة، وأصرت الحكومة الأردنية تجنباً للإضرار بالسيادة السورية، عدم المشاركة بهذا المشروع، فما هي الأضرار الناشئة على مصالح الأردن المائية؟!

٣- هل يمكن بالفعل، مناقشة المشاكل المائية مع إسرائيل ثنائياً، دون الاضرار بمصالح الفرقاء الآخرين؟ وألاّ يمثل إقرار الأردن لإسرائيل بحقوق مائية في نهر اليرموك، أصلاً، اعتداءً على المصالح السورية من حيث أن سورية خلافاً للأردن، لا تعترف بالحصة البالغة ٢٥ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك حسبما نصت عليه المعاهدة الأردنية - السورية؟!